الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٢١
الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أدعو وزير خارجية أذربيجان، سعادة السيد حسن حسانوف، لإلقاء كلمته.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، لقد طلب إلي وزير خارجيتنا أن أقرأ هذا البيان نيابة عنه.

"**السيد الرئيس**، من دواعي سروري البالغ أن أهنئكم بانتخابكم للمنصب الهام، لرئاسة هذه الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة. وأنا على ثقة من أن الجمعية العامة بقيادتكم البارعة ستدون صفحة أخرى ناصعة في تاريخ الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم الموقر، السيد آمارا إيسي لإسهامه القيم في أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

"وأود أن أعرب عن الامتنان للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى لسعيه الدؤوب لتعزيز السلام على سطح الأرض.

"نحن نجتمع هنا في الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، متفهمين الأهمية البالغة للدور الذي تؤديه منظمتنا في عالم اليوم. وقد رحب كل التقدميين بانتهاء الحرب الباردة ويرون بحق أن ذلك سيؤدي الى التخفيف من حدة المواجهة النووية والى تحسين المناخ السياسي على كوكبنا. بيد أن تفكك النظم الشمولية أفضى الى ظهور منازعات مسلحة دموية ومناطق ملتهبة في العالم.

"فشهد العالم بجزع بالغ استمرار المواجهات العسكرية والتوتر في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة وطاجيكستان ومنطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86230
9586230

"وشهدنا على مدى سبع سنوات اعتداء صارخا من جمهورية ارمينيا على جمهورية أذربيجان. ووقع عشرون في المائة من أراضي أذربيجان تحت احتلال القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا. وطرد أكثر من مليون أذربيجاني بالقوة من ديارهم. ونشأت في المنطقة بقعة توتر ساخنة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين.

"وقد اعتمد مجلس الأمن أربعة قرارات بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان دعا فيها المعتدي إلى الانسحاب الفوري والكلي من الأراضي المحتلة. بيد أن جمهورية أرمينيا تجاهلت تماما الامتثال للقرار وهي بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ترفض في الواقع الانصياع لقرارات أحد أجهزتها الرئيسية.

"ولقد أنقضى عام تقريبا على اعتماد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في اجتماعهم في بودابست، قرارا بتعيين الرؤساء المشاركين في مؤتمر منسك المعني بتسوية نزاع أرمينيا وأذربيجان قصد به ضمان توقيع اتفاق سياسي رئيسي يزيل التوصل اليه جميع آثار النزاع. ومع هذا تنتهج جمهورية أرمينيا في هذه الحالة سياسة طرح شروط واضح أنها غير مقبولة وتحاول فرض أحكام من شأنها أن تفرض مسبقا وضعا سياسيا على منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان. وتواجهنا الآن محاولات لتخويفنا بإمكانية تقويض عملية حفظ السلام في المنطقة. وأقل ما يقال إنه عمل لا أخلاقي أن يتهم ضحايا العدوان بعدم الرغبة في التوصل الى حل وسط لمشكلة تحرير أراضيهم المحتلة.

"وأذربيجان، من جانبها، تثبت باستمرار استعدادها للتعاون البناء مع الوسطاء بغية التوصل الى تسوية سلمية لنزاع أرمينيا وأذربيجان.

"ولقد أعربنا مرارا عن تأييدنا لعملية لحفظ السلام متعددة الجنسيات تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل صون السلام على الحدود بين أذربيجان وأرمينيا وفي المنطقة ككل.

"وتجري في الوقت الحاضر مناقشات حول ولاية وبارامترات عمليات حفظ السلام التي تقوم بها تلك المنظمة. ونظرا لأن عملية حفظ السلام في منطقتنا ستكون أول عملية تنفذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقد وافقت أذربيجان على تقديم مساعدة استشارية من خبراء تقنيين من الأمم المتحدة لإنجاح هذه العملية.

"وتؤيد أذربيجان المفهوم العام القائل بأن عمليات حفظ السلام يجب أن تعتبر ذات طبيعة مؤقتة وأن تستخدم لتوفير مناخ ييسر تسوية مشكلة بعينها. إلا أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا في نفس الوقت أن التسوية هي هدفنا النهائي. وعند تنفيذ أية عملية لحفظ السلام، يجب أن نلتزم بشدة بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأي احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

"ويجب أن تقوم عمليات حفظ السلام على تفويض صحيح توافق عليه كل الأطراف المعنية. ويجب أن تكون هذه العمليات ذات طابع غير متحيز وموضوعي ومحايد. وتوافق أذربيجان على العرف الدولي الجاري المستقر، والذي يجب بمقتضاه ألا يزيد عدد أفراد أية فرقة عسكرية تنتمي الى بلد يشترك في عملية حفظ للسلام عن ٣٠ في المائة من مجموع أفراد القوة. كما أنه من المهم أيضا أن توفر الهيئات الدولية المشتركة في عمليات حفظ السلام للدول كل المعلومات المتاحة وأن تحيط الرأي العام العالمي بتقدم العملية.

"إن تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان تتطلب التزامات صارما بهذه المبادئ.فبدون تحرير كل أراضي أذربيجان التي تحتلها أرمينيا، لا يمكن أن يسوى هذا الصراع تسوية شاملة. كما أن استعادة سلامة أراضي جمهورية أذربيجان وعودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم وفقا للعرف الدولي هما الأساسان الوحيدان اللذان يمكن أن يبنى عليهما حل مشكلة الأقلية الوطنية الأرمينية في أذربيجان.

"وبصدد تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان أود أن استرعي النظر أيضا الى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو مبدأ تضرب به جمهورية أرمينيا عرض الحائط. ولم يعثر العالم بعد على توازن عملي بين مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من ناحية ومبدأ سيادة الدول وسلامة أراضيها من ناحية أخرى. إلا أنه من الجلي أن حق تقرير المصير، كما نص عليه الميثاق، لم يقصد بهأ

يكون ذريعة للاستهانة بمبدأ الاستقلال وسلامة الأراضي.

"وقد تعهدت جمهورية أذربيجان، التي أصبحت عضوا كامل العضوية في المجتمع العالمي، بأن تلتزم بجميع قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا في علاقاتها بالدول الأخرى. غير أن جمهورية أرمينيا حاولت بصفة مستمرة استخدام مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ذريعة لإضفاء طابع شرعي على مطالباتها بالأراضي وتعزيز تلك المطالبات، ولتبرير عدوانها على أذربيجان واحتلالها أراضي أذربيجان، والواقع أن الأوساط التوسعية في أرمينيا تنفذ هذه السياسة منذ سنوات. ففي عام ١٩٨٨، عندما كان الاتحاد السوفياتي ما زال قائما، طردت جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية السكان الأذربيجانيين المقيمين فيها والذين كانوا يشكلون أقلية وطنية بلغ عددها ٢٠٠ الف نسمة. وفور ذلك القرار اللاإنساني، وافق برلمان أرمينيا على ضم منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان، مخالفا بذلك جميع قواعد القانون الدولي ومبادئه. وبعبارة أخرى فإنه قرر ضم جزء من أراضي دولة مجاورة.

"وبعد ذلك، طرد ٥٠ الف شخص من منطقة ناغورني كاراباخ التي كان عدد سكانها ١٧٠ ألف نسمة، بدعم مالي وعسكري من جمهورية أرمينيا. وفضلا عن ذلك، استخدمت القوات المسلحة الأرمينية لتوطيد ضم مقاطعتي لاتشين وشوشا التابعتين لأذربيجان، ومن خلالهما تتصل جمهورية أرمينيا اتصالا مباشرا بمنطقة ناغورني كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان. وعن طريق هذا الممر الذي أشير اليه بشيء من السخرية بالممر الإنساني، يتدفق سيل من الأسلحة والذخيرة والموارد الإنسانية من جمهورية أرمينيا. وتحتل القوات المسلحة الأرمينية الآن حوالي ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان. وفضلا عن ذلك، يصاحب هذا التوسع المسلح تطهير إثني كامل للأراضي المحتلة من أذربيجان وسياسة تمحيش.

"إن المجتمع العالمي يجب أن يندد بأعمال أرمينيا في أذربيجان وأن يدعو الى الانسحاب التام غير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من الأراضي المحتلة والى عودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم. ومن الجلي أن هذه حالة نشهد فيها تجاهلا تاما لنص ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى أن

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة"."

ويجب ألا يضلل الرأي العام العالمي فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية لأعمال أرمينيا التي تخفى عدوانها على أذربيجان وراء ستار المبدأ السامي لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

"لقد سبب عدوان أرمينيا على أذربيجان معاناة وحزنا شديدين أصابا شعب أذربيجان برمته الذي أجبرته العمليات العسكرية للقوات المسلحة الأرمينية واحتلالها على ترك دياره والتخلي عن ممتلكاته والهروب بغية تحاشي الوقوع في قبضة قوات الاحتلال. واضطرت حكومة أذربيجان الى تحويل العديد من المدارس والمساكن والمصحات ودور المسنين الى مساكن للاجئين والمشردين. وفي أراضي أذربيجان، يضطر الناس الى الالتجاء الى مدن الخيام. ودمرت الحياة الطبيعية للبلد تدميرا تاما تقريبا.

"ونحن نشعر بالعرفان للبلدان وللمنظمات الدولية وغير الحكومية التي تمنح أذربيجان مساعدة إنسانية. وتضطلع الأمم المتحدة أيضا بدور هام في هذه المساعدة. فأنشطة البرامج الإنسانية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ على النحو المعروضة به في النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية من أجل القوقاز، تتضمن مشاريع غوثية في القطاعات الغذائية، وغير الغذائية، والإيوائية، والتعليمية، والصحية. إلا أنه، كما أشار الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، لم يرد حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلا ما نسبته ٢٧ في المائة، أي ١٢,٨ مليون دولار من المساهمات التي أعلنت لصالح الأنشطة الإنسانية في أذربيجان. والمشاريع الأخرى التي نفذت تحت رعاية الأمم المتحدة تناولت بناء القدرات والتحول من تلقي المساعدة الطارئة الى تحقيق التنمية.

"لقد علقت أذربيجان دائما أهمية كبيرة على التعاون المتعدد الجوانب مع منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي واجه بلدي مهمة إعادة تشكيل هيكل اقتصاد أذربيجان بطريقة جذرية على أساس السوق الحرة. ولا يمكن أن ينتظر من أي بلد أن يضطلع بإعادة التشكيل الجذرية هذه وحدها دون تعاون نشط مع المنظمات الدولية، وأذربيجان ليست استثناء. ويمكننا حتى الآن أن نشير بشيء من الارتياح الى التعاون المستمر بين حكومة أذربيجان والمؤسسات المالية الدولية الهامة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد أحرزنا نجاحا باهرا في تثبيت سعر صرف المانات وهي عملتنا الوطنية. وتلقت حكومة أذربيجان الموافقة على قروض كبيرة لمساعدتها في عدد من المشروعات الرئيسية للبنية التحتية ولاستخراج النفط ونقله.

"وعلى الرغم من نجاح أغلبية الاتصالات بين أذربيجان ومنظومة الأمم المتحدة، لا بد أن نذكر بعض المشاكل الحالية. فلم نتمكن بعد من حسم مسألة النصيب المناسب الذي تسهم به أذربيجان في الميزانية الاعتيادية للمنظمة بما يعكس القدرة الحقيقية لبلدي على الدفع.

"وخلال فترة الاستقلال القصيرة التي قضتها أذربيجان، حدثت بعض التغيرات الهامة. بدأت أذربيجان تبني مجتمعها الديمقراطي الحر على أساس اقتصاد السوق. وسنواصل المضي في هذا الطريق. إلا أنه غني عن القول إن التحول من نظام اجتماعي واقتصادي معين الى نظام آخر يتطلب بعض الوقت وعملا دقيقا للغاية يحتاج الى عناية كبيرة.

"إننا بحاجة إلى إحداث تغييرات أساسية في العديد من جوانب الحياة في جمهوريتنا، وإلى إحداث تغييرات مماثلة في فكر شعبنا. فقد حقق الشعب حريته المدنية بعد فترة ركود طويلة؛ وأصبح يتعين عليه الآن أن يفهم تلك الحرية. ويمثل تحقيق هذا الهدف أحد أهم مجالات نشاطنا. وقد أحرز قدر من التقدم فيما يتعلق بالحياة السياسية في أذربيجان. وتم ضمان مبادئ التعددية السياسية والحريات الشخصية وحرية التعبير عن الرأي والصحافة وحرية الضمير. وأصبحت حقوق الإنسان محمية بشكل فعال. وينفذ الآن نظام تعدد الأحزاب. ونحن نعمل بثبات على أساس مبدأ سيادة القانون. ويتمتع جميع مواطني أذربيجان بحقوق متساوية، بغض النظر عن الجنس أو الانتماء القومي أو الديني أو العرقي أو اللغوي.

"واعتمد المجلس الملي، وهو أعلى هيئة تشريعية في أذربيجان، قانونا انتخابيا جديدا، يعتبر من العلامات البارزة في تطور المجتمع الديمقراطي في بلدنا. ويعد هذا القانون مثالا آخر للكيفية التي تمضي بها أذربيجان في بناء مجتمع مدني ديمقراطي. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات البرلمانية في أذربيجان في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام؛ ويؤكد هذا سياستنا التي لا تتزعزع لتوطيد استقلالنا وسيادتنا. ووافق بالفعل العديد من البلدان والمنظمات الدولية الكبرى - بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما - على العمل كمراقبين في هذه الانتخابات. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إيفاد مراقبين للانتخابات في أذربيجان.

"وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي، أدت إصلاحاتنا في المجال السياسي الهادفة إلى إقامة مجتمع ديمقراطي إلى أن يصبح من الممكن توفير الشروط الضرورية للتغير الاقتصادي والاجتماعي الذي يسير بنجاح في بلدنا، ويضع الأساس للانتقال في وقت مبكر إلى علاقات السوق. وقد حققت جمهوريتنا قدرا من الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهي تبذل قصارى جهدها لتشجيع تنمية حرية المبادرة. وبدأنا برنامجا واعيا للخصخصة. وانخفض معدل التضخم الذي كان قد وصل إلى ما بين ٣٠ و ٣٥ في المائة في الشهر في السنوات السابقة إلى قرابة الصفر الآن. ونحن نناشد المجتمع الدولي وأصحاب الأعمال الأجانب أن يزيدوا استثماراتهم في اقتصاد أذربيجان. وقد هيأنا كل الظروف الملائمة التي تساعد الشركات الأجنبية على القيام بأنشطة مربحة. وتقوم الاتحادات الدولية للشركات بمضاعفة أنشطتها؛ وبالإضافة إلى شركة النفط الحكومية الأذربيجانية، تشمل هذه الاتحادات الشركات عبر الوطنية الرئيسية. وتستهدف أنشطة هذه الشركات القيام بعمليات مشتركة لاستكشاف وتنمية مكامن النفط والغاز في القطاع الأذربيجاني من بحر قزوين.

"لقد بينت فترة الخمسين سنة الماضية منذ إنشاء الأمم المتحدة أن شعوب العالم تستطيع أن تحقق الكثير عندما توحد جهودها وإرادتها من أجل الدفاع عن السلام العالمي وتحقيق الرخاء للشعوب.

ونحن نعرف أن الاهتمام بمنع إندلاع حرب عالمية أخرى هو الذي فرض إنشاء الأمم المتحدة، وما زال تحقيق هذا الهدف المهمة الرئيسية التي تواجه الجنس البشري اليوم. فالحرب تبطل كل ما تحققه جهود الشعوب".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لوزير الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا سعادة السيد فرناندو نارانخو فيالوبوس.

السيد نارانخو فيالوبوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرف وفد كوستاريكا أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية التي توافق العيد الخمسيني للأمم المتحدة. ويسرنا غاية السرور أن نرى إبنا بارزا للبرتغال، وهي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا تاريخيا وثقافيا بأمريكا اللاتينية، قد تم اختياره لهذا المنصب الرفيع. ونقدم لكم كل تعاون في أداء واجباتكم الهامة.

ونود أن نعرب للدول الأعضاء عن إمتنان كوستاريكا - حكومة وشعبا - لانتخابها لشغل منصب أحد نواب رئيس الجمعية العامة. فنحن نعتبر ذلك الانتخاب تشريفا كبيرا لنا.

ويسرني أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في توجيه الشكر إلى وزير خارجية كوت ديفوار، سعادة السيد أمارا إيسي للطريقة الممتازة التي أدى بها واجباته كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

وتود كوستاريكا أن تعرب عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به دون كلل الأمين العام ومعاونوه من موظفي الأمانة العامة في سبيل صون السلم والأمن. إن الجهود المتفانية التي يبذلها الأمين العام من أجل بلوغ عالم أكثر أمانا وإنصافا وسلاما وإنسانية للأجيال المقبله ستكون إرثا كبيرا للجنس البشري، إلى جانب تصميمه على إعادة تشكيل المنظمة وتحديثها والعبور بها إلى المستقبل.

وقبل ٥٠ عاما، قال الرئيس الأسبق لجمهورية كوستاريكا ووزير خارجيتها آنذاك السيد خوليو أكوستا - الذي ترأس وفد بلدي إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنظيم الدولي المعقود في سان فرانسيسكو - إن مستقبل العالم يكمن في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعد

أهم وثيقة إنسانية صدرت خلال الألف سنة الأخيرة. وهذا هو ما رأيناه في واقع الأمر على الأقل طوال فترة الـ ٥٠ عاما الماضية، على الرغم من الصعاب العديدة والإحباطات الكثيرة والصراعات المتعددة التي واجهناها. لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة مسارا جديدا للجنس البشري وزود المجتمع الدولي بمدونة للسلوك الأخلاقي تزداد قوة يوما بعد يوم.

وتلتزم كوستاريكا - وهي من الأعضاء المؤسسين للمنظمة - التزاما ثابتا بالأمم المتحدة، بما يتمشى مع نظامها التليد القائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وكانت القيم والمبادئ التي تجسدها هذه المنظمة تشكل جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية في كوستاريكا لسنوات طويلة قبل مؤتمر سان فرانسيسكو. وبإلغاء القوات المسلحة في عام ١٩٤٨، جدد بلدي إيمانه بالقانون وأمله في أن تحكم العلاقات فيما بين البشر بالعقل وليس بالقوة. وبذلك القرار الذي أصدره الرئيس خوسيه فيجويريس، توجهت كوستاريكا إلى العالم وأعلنت السلام. ومن نفس المنطلق، عززت حكومة كوستاريكا العديد من مبادرات الأمم المتحدة الداعمة للسلام وحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء جامعة السلم، وإعلان السنة الدولية للسلم، وإنشاء مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان وتهدف كل هذه الأفكار إلى تحقيق حلم البشرية في إحلال سلام مستدام.

وانطلاقا من الرغبة بأن يكون الاحتفال بالعيد الخمسيني للمنظمة بالأفعال، اقترحت كوستاريكا أن يقام أسبوع عالمي للسلام يبدأ يوم ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام. ومن شأن هذه المبادرة، التي شارك في تقديمها عدد كبير من البلدان واعتمدتها الجمعية العامة بالاجماع يوم ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، أن تسكت الأسلحة في كل مكان في العالم لمدة أسبوع على الأقل، حتى يمكن في المستقبل أن يسود السلام المستدام ويتغلب على الحروب المدمرة. وتأمل كوستاريكا في أن تقوم جميع الدول الأعضاء خلال ذلك الأسبوع بأنشطة مناصرة للسلام، ومعبرة عن مدى الفائدة التي ستعود على البشر إذا تعلم الناس كيف يعيشون في وئام. ويدرك وفد بلدي مدى القيود العملية التي تعوق الأسبوع العالمي للسلام عن تحقيق أهدافه بالمستوى المنشود.

ولكننا نعتقد أن أي تحرك يمكن أن يتم في هذا الأسبوع لتشجيع الحوار والتعايش والوئام فيما بين الدول، تشكل إسهاما قيما في الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وفي بناء المستقبل. وسيكون ذلك الجهد مجديا حتى لو أمكن إنقاذ حياة إنسان واحد - سواء أكان طفلا أو امرأة أو رجلا - نتيجة لهذه المبادرة.

لا توجد منازعات ليس لها حلول. وكل منطقة تعتبر أرضا خصبة قابلة للمصالحة فكم ذرفت دموع في جنوب افريقيا، وكم أريقت دماء في الشرق الأوسط! ومع ذلك فقد تلاشت الأحقاد تدريجيا والوئام آخذ في الازدهار، إن الديمقراطية المتعددة الثقافات تضفي اتجاها جديدا وسلميا على تاريخ جنوب افريقيا. وبالتوقيع على الاتفاق الأخير بشأن الضفة الغربية ما برح الإسرائيليون والفلسطينيون يدللون على أن تحقيق السلام ممكن دائما. فإذا توافرت الرغبة في إحلال السلام، أصبح السلام ممكن التحقيق. وفي هذا السياق يجب أن تظل الأمم المتحدة محفلا تمثل فيه جميع شعوب العالم تمثيلا عادلا. ولا يجوز حرمان أي بلد من أن يصبح عضوا في المنظمة.

ولسنوات طويلة، تلافى العالم نشوب حرب شاملة باللجوء إلى سياسة الاحتواء. واليوم، ما زالت هناك بذور كامنة لنزاع عالمي، تتركز في تدني الظروف الإنسانية التي يعيش فيها جانب كبير من سكان العالم، كما تتضح من التدهور البيئي الشديد، وذلك على الرغم من زوال المواجهة بين الشرق والغرب، ومن التقدم الذي تحرزه الدبلوماسية الوقائية.

ولا ينبغي أن تؤدي الحاجة العاجلة إلى حل المنازعات المتسمة بالحمق مثل ذلك النزاع في يوغوسلافيا السابقة، وإلى إنهاء العنف الذي يحدق بكثير من الأماكن في العالم، إلى أن تغيب عن أنظارنا الحقيقة وهي أن السلم الحقيقي ينطوي على سلسلة من العناصر أكثر أهمية بكثير من مجرد اختفاء الحرب. وكما أشار قداسة البابا يوحنا بولس الثاني مؤخرا، حينما بعث اليوم إلى العالم من هذه القاعة برسالة أمل ودية جميلة،

> "إن السلام لا يقتصر على سكوت المدافع. بل إنه يتغذى على العدل والحرية. وهو يتطلب مناخا روحيا تثريه بعض العناصر الجوهرية، قبل الشعور بوجود الله، وتذوق الجمال، وحب الحقيقة، وخيار التضامن، والقدرة على إبداء المشاعر الرقيقة وشجاعة العفو".

والاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة هو مناسبة للتفكير، ولكننا ينبغي أن نستفيد منه أيضا في التأمل في التحدي الذي يواجه عصرنا وهو: تحقيق التنمية المستدامة.

ونحن في أمريكا الوسطى، قد الزمنا أنفسنا بحزم بعملية لتحقيق السلام الشامل وإشاعة الديمقراطية في إطار جهد إقليمي يسعى لبناء السلام والديمقراطية أينما تدعو الحاجة إلى وجودهما، ولتعزيزهما حيثما يوجدان فعلا، وقد توجت هذه المرحلة اليوم بالتقدم المشجع الذي حققه الحوار في غواتيمالا. وتشعر كوستاريكا بالتفاؤل إزاء الجهود الرامية للبحث عن تسوية سلمية دائمة لمشكلة ذلك البلد الشقيق. ونحن نقدم دعمنا الكامل لعملية التفاوض الجارية لتحقيق ذلك الهدف تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن أبناء أمريكا الوسطى، الذين دافعوا بنجاح عن عملية السلام والديمقراطية هذه طوال سنوات عديدة، يلتزمون اليوم أيضا بتحالف يستهدف خلق نموذج جديد للتنمية في منطقتنا يجمع ما بين الحرية وتحقيق الرفاة للأغلبية الساحقة، وبين إيلاء الاحترام للبيئة الطبيعية. ويجري تنفيذ التزام أمريكا الوسطى هذا، تجاه المنطقة ذاتها وتجاه المجتمع الدولي، من خلال عديد من الأنشطة والبرامج الإنمائية المختلفة. وأملنا أن يتفهم المجتمع الدولي بأسره جهود أمريكا الوسطى ويقدرها وأن يقدم لها الدعم، مثلما فعلت دول صديقة متعددة.

إن احترام حقوق الإنسان، بوصفه جزءا لا يتجزأ من عملية تدعيم السلام وبناء التنمية المستدامة، لم يعد مجرد التزام قانوني وأخلاقي من جانب الحكومات؛ بل أصبح شرطا أساسيا لحياة الوئام في كل مجتمع. ومع ذلك، لا يسعنا أن نتغاضى عن وجود حالات كثيرة ما زال يجري فيها تجاهل تلك الحقوق أو انتهاكها، مما يضاعف من أهمية وظيفة الهيئات الدولية ذات الصلة. إن انتهاك حقوق الإنسان عمل مجاف للقانون، ولكن ليس من الحكمة أن نظل ساكتين بحجة احترام السيادة وهذا مجرد احترام افتراضي يكاد يصل إلى حد التواطؤ.

وترى كوستاريكا، وهي طرف في العهود الدولية الخاصة بهذا الموضوع، ومقر لمحكمة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، أن من الضروري للأمم المتحدة أن تتولى القيام بدور أكثر دينامية ونشاطا في مجال حماية حقوق الإنسان الأساسية وأن تطلب من الدول الأعضاء التقيد الصارم بمسؤولياتها في هذا المجال. ولهذا الغرض، ينبغي تزويد الهيئات القائمة بالحماية، ولا سيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بمزيد من الموارد. وعلينا أيضا تعزيز التدابير المتخذة ضد الدول التي تتجاهل توصيات هذه الهيئات أو تمنعها من أداء واجباتها.

ويشغلنا أيضا أن التغلب على توازن الرعب لم يضع حدا لسباق التسلح، وهو مصدر لقلقنا الشديد. ولا نستطيع أن نفهم أنه ما زالت توجد بلدان، في هذه المرحلة من التاريخ، تدمر البيئة وتهدد جيرانها بالتجارب النووية باستخفاف مثير الدهشة. إن هذا انتهاك سافر للتعهدات التي اختتمت بها المفاوضات الخاصة بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وله آثار سلبية على المهمة المتعلقة بصياغة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولم يحدث أن امتلكت كوستاريكا أو رغبت في امتلاك أسلحة نووية أو كيميائية، وهي تحث بقوة الدول المشاركة على الانتهاء على وجه السرعة من المفاوضات الخاصة بهذه المعاهدة وضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

غير أن خطر المحرقة النووية لا ينبغي أن يجعلنا غير قلقين إزاء المشاكل الناجمة عن الأسلحة التقليدية، التي يؤثر الاتجار فيها تأثيرا مأساويا على العالم الثالث، مما يؤدي إلى استمرار وجود سلسلة من المنازعات ذات خطر شديد. وما برحت حكومات كثير من البلدان المتخلفة تبدد مواردها على الأسلحة، وهي الموارد التي تحتاج إليها شعوبها حاجة ماسة لتلبية احتياجاتها الأساسية. وما برحت الديمقراطيات في العالم الصناعي توفر هذه الأسلحة في شكل تجارة، تعد من الناحية المالية أكثر ربحيه، على المدى القصير، من التعاون من أجل التنمية.

وفي عام ١٩٩٤، بناء على مبادرة من حكومة رومانيا، اقترحت مجموعة مكونة من ٢٥ بلدا على الجمعية العامة اعتماد مدونة سلوك عالمية وطوعية ولا تميزية لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ويرى وفدي أنه يتعين إحياء هذا الموضوع من جديد دون إبطاء، كما ينبغي القيام بعمل ملموس بغية جعل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سجلا فعالا.

إن تخفيض الإنفاق العسكري له آثار مالية مباشرة على مخصصات النهوض بالتنمية والرفاه في الميزانية. وقد تعلمنا هذا الدرس في كوستاريكا منذ ما يقرب من نصف قرن، ومنذ ذلك الحين لم يعد لدينا سبب يدعونا للأسف على اتخاذنا لهذا القرار. ولكننا نؤمن أيضا أن توفير معاملة خاصة للبلدان التي تخفض إنفاقها العسكري، مثل التعاون من أجل التنمية ونقل التكنولوجيا للأغراض السلمية للدول التي تخفض إنفاقها العسكري، سيشكل حافزا عظيما لها، كما

جاء في اقتراح أوسكار أرياس، رئيس كوستاريكا السابق والحائز لجائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٧.

وبروح بناء عالم جديد، عالم أفضل من ذلك الذي وجد منذ ٥٠ سنة، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على حدوث تغييرات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد جرت في السنوات الأخيرة عمليات كبرى لإعادة صياغة خطط التجارة الدولية. وأنشئت منظمة للتجارة الدولية لكي تحل محل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)، وتزايدت خطط إقليمية للتجارة الحرة. بيد أن ذلك لم يبدد الاتجاهات المقلقة نحو الحمائية وهي الاتجاهات التي تقيمها على نحو متزايد الأمم الصناعية. وبينما تطبق البلدان النامية برامج ترمي إلى تكييف تجارتها وفتحها. تفرض الدول الأثرى قيودا ثقيلة على التبادلات التجارية. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي أن تصبح الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المقرر عقده في جنوب افريقيا في عام ١٩٩٦، محفلا أساسيا لمناقشة هذه المشاكل.

ومنذ الاجتماع الأول للأونكتاد، الذي عقد في جنيف في عام ١٩٦٤، شارك ٧٧ بلدا من العالم الثالث في المطالبة بشروط أكثر انصافا فيما يتعلق بالتجارة العالمية. إن الكفاح من أجل هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد أصبح يحظى بالأولوية الآن لأن الفجوة بين الشمال والجنوب آخذة في الاتساع، وإن كانت التكتلات العسكرية السياسية التي قسمت العالم في الماضي الحديث قد اختفت الآن. وفي ظل هذه الظروف، نرى أن رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تم تعيين كوستاريكا لتوليها قبل بضعة أيام، ليست مجرد شرف عظيم، ولكنها أيضا مسؤولية كبيرة. وكوستاريكا ممتنة للغاية لما حظيت به من الدعم للتوصل إلى هذا المنصب الهام، ونأمل في أن نقدم إسهاما بناء في اضطلاعنا بواجباتنا لإدخال مجموعة الـ ٧٧ في الوقائع الدولية الجديدة.

ويقال منذ عدة سنوات الآن إن ثمة حاجة إلى إعادة تصميم الأمم المتحدة من أجل إعطائها شكلا جديدا يتمشى مع الحالة العالمية المختلفة. وقد أعربت كوستاريكا في مناسبات مختلفة عن دعمها للمبادرات المتخذة في هذا المجال، بما في ذلك الاقتراح بأن تصبح المانيا واليابان عضوين دائمين في مجلس الأمن، وبأن نضمن التمثيل الدائم لجميع المناطق في هذه الهيئة. ونود اليوم، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن نؤكد التزام كوستاريكا الراسخ بتجديد الأمم المتحدة. ومن الأهمية العاجلة اتخاذ خطوات وفقا للخطوط التي أشار إليها الأمين العام في "خطة للسلام"، و "خطة للتنمية" اللتين وضعهما، ومن المهم أن يمتثل النظام الدولي لقرارات الجمعية العامة، وللولايات التي حددها مجلس الأمن. كما أنه من الضروري توفير متابعة للالتزامات التي تعهدت بها الدول في مؤتمرات ريو وكوبنهاغن وبيجين، وتنفيذها.

إن الأمم المتحدة إذ تحتفل بمرور خمسين عاما على وجودها لا تزال شابة. وهي لا تزال شابة لأن روحها ما زالت ترويها بسخاء المثالية والإيمان بالبشرية. إن المنظمة لا تزال شابة لأنها ما زالت تؤمن بأن الإنسان لديه قدرة على الإقناع أكبر منها على إطلاق النار، وعلى المحبة أكبر منها على الكراهية، وعلى البناء أكبر منها على التدمير، وعلى التكاثر أكبر منها على القتل.

دعونا نحافظ على جوهر الشباب هذا في منظمتنا. إن الأمم المتحدة تمثل في عام ١٩٩٥، مثلما كانت في عام ١٩٤٥، الأمل في أنه سيكون هناك مستقبل لأولادنا، على الرغم من خيبة الأمل والأيام والسنوات المريرة. والأمم المتحدة أهم دليل على أنه سيكون هناك مستقبل لأن الكلمات التي نطق بها وزير خارجية كوستاريكا آنذاك، ورئيسها فيما بعد، دانيال أوديبر، في هذه القاعة قبل سنوات كثيرة، لاتزال صحيحة. فقد قال إن

الأمم المتحدة أظهرت أنها الكيان الوحيد القادر على تخفيف المعاناة التي تمثل، بالتناوب مع شعور الرضا بالبقاء على قيد الحياة وأداء واجباتنا، قدر البشرية المشترك.

وأود أن أختتم بالكلمات الملهمة التي أعرب عنها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في هذه القاعة صباح اليوم،

"والجواب على الخوف الذي يكدر الوجود البشري في نهاية القرن العشرين هو الجهد المشترك لبناء حضارة المحبة، التي تقوم على القيم العالمية، قيم السلام والتضامن والعدالة والحرية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العشرون، صفحة ٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية العراق، سعادة السيد محمد سعيد الصحاف.

السيد الصحاف (العراق): يسرني أن أبدأ بياني بتقديم خالص التهنئة لكم لانتخابكم رئيسا لأعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، وإنني على ثقة بأن كفاءتكم العالية وخبرتكم العميقة ستسهمان بشكل فاعل في إنجاح أعمال هذه الدورة التاريخية.

تحل هذه الدورة في سنة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمتنا. ولا شك أن مناسبة مهمة كهذه تدعو إلى تفحص مسيرة المنظمة من أجل استخلاص أفضل الدروس التي تساعد المجتمع الدولي في بناء مستقبل أفضل يعمه السلام والاستقرار القائمان على العدل والتوازن في المصالح والمساواة بين الشعوب وتحقيق تعاون دولي حقيقي يخلو من الأنانية والاحتكار، ويفتح الطريق واسعا لحل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تعاني منها الأغلبية الساحقة من دول العالم وخاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لقد رحب أعضاء المجتمع الدولي بانتهاء الحرب الباردة ورأوا في ذلك، إيذانا بعصر جديد. ولكن الكثيرين من ممثلي الدول الأعضاء في منظمتنا أشاروا إلى مخاطر اختلال التوازن في العلاقات الدولية، وحذروا من أن تفرد قوة عظمى واحدة سيؤدي إلى ارتهان الحياة الدولية من قبل هذه القوة ويقود إلى فرض نظرتها ومصالحها وسياساتها الخاصة على بقية دول العالم. وإن معالجة هذا الاختلال في الوضع الدولي تحتاج إلى حرص كبير على التمسك بالمساواة بين الدول وعلى إعادة هيكلة الأمم المتحدة وفق صيغ متوازنة وتنشيط عمل مؤسساتها بما يضمن التوازن والمشاركة الحقيقية في المسؤولية ومنع هيمنة واحتكار طرف أو أطراف معينة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة ومؤسساتها. ورغم عدم تحقق هذه الأهداف لحد يومنا هذا، فإن العمل من أجلها وتحقيق تفاهم بشأنها يبقى مطلبا ملحا له الأولوية القصوى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاماتشو أوبيسني (بوليفيا).

إننا نعتقد أن فرض النظرة الأحادية القطبية على أعمال الأمم المتحدة يتعارض كليا مع أهداف ومبادئ الميثاق، وأن استمرار هذه المحاولات سيؤدي إلى مزيد من القلق والتدهور في الحياة الدولية. إن اعتقادنا هذا قائم على تجربة عملية يمر بها العراق منذ أكثر من خمس سنوات تتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بما سمي بأزمة الخليج، وبشكل خاص تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

لقد فرض هذا القرار جملة من الالتزامات على العراق باعتبارها أسسا لتسوية شاملة للوضع. وقام العراق بإبلاغ مجلس الأمن بعد أيام من صدور القرار باستعداده للامتثال لأحكامه برغم الطبيعة القاسية للالتزامات المفروضة بموجبه. وقد عمل العراق منذ ذلك التاريخ على تطبيق القرار في مسعى جاد لإعادة الوضع إلى الحالة الطبيعية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالفعل تحقق الكثير من خطوات التنفيذ التي يأمل شعبنا أن تكون موضعا لتقييم موضوعي منصف من قبل مجلس الأمن يؤدي إلى رفع الحصار المفروض على العراق منذ أكثر من خمس سنوات.

اسمحوا لي أن استعرض بتركيز شديد ما قام به العراق من خطوات في سياق تنفيذ التزاماته المقررة من قبل مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

لقد قام العراق في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بالاعتراف رسميا بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وبالحدود الدولية التي قامت بترسيمها لجنة ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة وذلك تنفيذا لأحكام قراري المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) و ٨٣٣ (١٩٩٣).

كما تعاون العراق مع ممثلي الأمم المتحدة لإعادة الممتلكات الكويتية استنادا إلى القوائم المقدمة من خلال منسق الأمم المتحدة حول هذا الموضوع. وقد أكد العراق في هذا الصدد على أنه سيقوم بإعادة أية مادة يعثر عليها ويثبت أنها تعود إلى الكويت.

أما فيما يتعلق بموضوع الأسرى والمفقودين، فإن العراق قام تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) بإطلاق سراح جميع الأسرى والمحتجزين الذين كانوا في العراق وأعيدوا إلى بلدانهم بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبالنسبة لتقصي مصير المفقودين، فإننا نتعاون بشكل كامل ضمن إطار العمل المشترك برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية المتفرعة عنها. وقد سعينا في هذا الإطار، وعلى الأخص منذ أن توصلنا إلى

طريقة مناسبة للتعامل الفني الفعال مع هذه القضية الإنسانية في منتصف عام ١٩٩٤، لتوفير الإجابات استنادا إلى المعلومات المتاحة على ملفات التقصي الفردية المقدمة إلينا. وإضافة إلى ذلك، كان العراق منفتحا على جميع المبادرات التي طرحت عليه من دول أو شخصيات لإيجاد حل سريع لهذه القضية الإنسانية، ووفقا لاتفاقيات جنيف.

وفيما يتعلق بموضوع التعويضات قَبِل العراق مبدأ المسؤولية وفقا لقواعد القانون الدولي عن تعويض الأضرار المباشرة الناجمة عن أحداث الكويت وفقا لما نص عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

كما تعاون العراق مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (يونيكوم) في أدائها للمهام الموكولة إليها وتقديم ما بوسعه من المساعدة لتمكينها من القيام بواجباتها.

وأكد العراق التزامه ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، وأودع وثيقة تصديقه على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لعام ١٩٧٢ وذلك تنفيذا للفقرة ٧ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وفيما يتعلق بتنفيذ العراق للقسم (جيم) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، أي الأحكام المتعلقة بالأسلحة المحظورة، فإن علاقتنا مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية شهدت في منتصف عام ١٩٩٣ نقلة نوعية في ميدان التعاون الإيجابي والبناء لاستكمال تنفيذ أحكام القسم المذكور.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ قدمنا الخطاب الرسمي حول الامتثال للقرار ٧١٥ (١٩٩١) الخاص بالرقابة على قطاع الأسلحة.

وفي سياق العمل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم نتأخر عن تقديم العون الممكن لتيسير العمل سواء بتقديم المعلومات والوثائق المتاحة والتفاصيل المتعلقة ببرامج التسلح السابقة وتدمير الأسلحة المحظورة وتأسيس منظومة الرقابة بشكل فعال. واستطعنا أن نصل بالعمل إلى التقدم الجوهري الذي أقرت به اللجنة الخاصة في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في ١٩حزيران/يونيه ١٩٩٥، وإلى الخطوات النهائية لاستكمال العمل المنشود.

إن هذه الحقيقة ثابتة في تعامل العراق مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية ولا يغير من جوهرها الحملة التي تشنها على العراق أوساط معروفة لأهداف ذاتية خاصة بها بعيدة كل البعد عن الأهداف التي نص عليها في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

إن العراق، رغم كل ما يشاع، لم يعد لديه أي أسلحة أو معدات أو أجهزة أو مواد محظورة، وهو الهدف الجوهري للقرار ٦٨٧ (١٩٩١). وإننا نؤكد حرصنا على مواصلة التعاون البناء مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل غلق ملف الأسلحة وفق نصوص القرارات ذات الصلة ورفع الحصار عن العراق.

وأود أن أعبر هنا عن بالغ الأسف للمبالغات (مسبقة القصد السيء) التي تضفي الطبيعة المرعبة على حقيقة برامج التسلح العراقية السابقة والاغفال المتعمد لحقيقة أنها أصبحت شيئا من الماضي ولم تعد موجودة إطلاقا وأن استثارة الخوف منها بشكل مفتعل ليس موقفا موضوعيا بل هو لأغراض سياسية بعيدة كل البعد عن الحرص على الأمن والاستقرار في المنطقة كما هو بعيد كل البعد عن نصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

لقد أنجز العراق كل هذه الخطوات وهو يعاني من حصار شامل يمثل أوسع نظام فرضه مجلس الأمن طيلة تاريخه. فهو يشمل، باستثناء الغذاء والدواء، كل شيء وكل جوانب الحياة. وكانت حصيلة تجميد الأرصدة العراقية المودعة في البنوك الأجنبية أن حرم العراق من أية موارد مالية تمكنه من توفير حاجاته من الغذاء والدواء، الأمر الذي جعل هذا الاستثناء فارغا من أي محتوى عملي. ومما زاد في تفاقم الوضع أن الواقع التطبيقي للجنة القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المعنية بتطبيق العقوبات على العراق ينساق في أطر هي في غاية البيروقراطية ويعتمد طريقة الإجماع مما وفر لدول معينة سبيلا سهلا للاعتراض ورفض القسم الأعظم من طلبات التوريد التي خصت تجهيز حاجات مدنية إنسانية، بدءا من أقلام الرصاص والمواد التعليمية إلى إطارات السيارات والتجهيزات المدنية البسيطة. إن هذه الأمور جميعا موثقة في سجلات لجنة القرار ٦١١ (١٩٩٠).

إن الإصرار والتعمد على إدامة الحصار على العراق ليسا مرتبطين بإيفاء العراق لالتزاماته بل هي خطة

منظمة لإلحاق الأذى الشديد بالعراق والتعمد لإنهاء قدراته التنموية وتدمير البنية الأساسية لاقتصاده. إن هذه الحقيقة ليست بخافية على أحد. إذ حذرت تقارير وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في العراق ومنظمات الإغاثة غير الحكومية من خطر تفاقم الوضع جراء نقص الغذاء والدواء الذي يهدد حياة الملايين من سكان العراق ومن بينهم آلاف الأطفال والنساء والشيوخ. وأود أن أشير هنا إلى التحذير الأخير لبرنامج الغذاء العالمي الصادر بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وتقريره في ملحق خطة للسلام يشيران بوضوح إلى معضلة العقوبات. وإننا في حالتنا نود أن نوجه انتباه الدول الأعضاء إلى أن تطبيق العقوبات على العراق بهذه القسوة والتعقيد البيروقراطي يستلزم التساؤل والتفحص إثباتا للموضوعية. إننا لسنا واثقين من أن جميع المندوبين في الجمعية العامة يعلمون أن مجلس الأمن يراجع لائحة المقاطعة على العراق كل ستين يوما وقد جرت حتى الآن سبع وعشرون مراجعة لم يتم إثرها التخفيف من أي شيء. لقد بقيت الحال كما كانت عليه منذ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ وكأن شيئا لم يكن. فهل هذا الوضع سليم؟

إن التأثيرات المأساوية الناجمة عن الحصار لم تقتصر على القطاع الصحي في العراق والقطاع الغذائي فقط، إذ تعرضت قطاعات الزراعة والتعليم والبيئة إلى أضرار جسيمة بسبب نقص المواد والمستلزمات الأساسية لتسيير هذه القطاعات ولو بالحد الأدنى المقبول لإشباع الاحتياجات المدنية الأساسية للسكان.

إن تفاقم هذا الوضع الصعب جدا لم يمنعنا من الاستمرار في تنفيذ التزاماتنا بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وان من الجدير الالتفات إلى الحقيقة الماثلة للجميع وهي أننا في الوقت الذي كنا نطالب فيه بتنفيذ الالتزامات المترتبة علينا ونقوم ببذل الجهود الحثيثة بهذا الاتجاه، فإننا لم نتلق مقابل ذلك أي موقف موضوعي ومنصف يخفف الحصار بقدر التقدم الذي أحرزه العراق في تنفيذ القرارات وينطوي على التشجيع ويبعث الأمل والثقة في إمكانية الوصول إلى تطبيع الأوضاع بالصورة السليمة التي تنسجم وميثاق الأمم المتحدة. لقد كان الواقع على العكس من هذا. فقد تعرضنا منذ البداية ولا نزال إلى حملات قوية من التهديد والتشكيك في النوايا ولمرتين بالعدوان المسلح والتضليل في الأهداف والضغط على أية جهة تفكر بإنصافنا ليس انحيازا للعراق وإنما دفاعا عن مصداقية نظام الميثاق وقرارات مجلس الأمن. لقد اتهمنا بالتعاون المتقطع والانتقائي وبفقدان النوايا السلمية وانعدام المصداقية إلى حد بات فيه كيل الاتهامات للعراق يشبه حالة مرضية مزمنة لدى البعض. وقد صحب هذه الاتهامات سياسات فعلية تمارس على صعيد الواقع بشكل متواصل للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق لغرض زعزعة الأوضاع فيه وتهديد أمنه واستقراره وحرية شعبه وسيادته والعمل على تغيير نظامه السياسي.

لقد فرضت قوة عظمى على بلادي منطقتين لحظر الطيران في الشمال والجنوب بدون سند قانوني أو تخويل من مجلس الأمن، واستخدمت كل وسائل الضغط والاحتيال لمواصلة فرض الظروف القاسية للحصار على العراق بنفس الوقت الذي تقوم فيه هذه القوة العظمى بالتآمر لتغيير نظام الحكم وبدون أي تردد في الإعلان عن ذلك رسميا من قبل مسؤوليها. وكل هذا يجري في وقت تستمر فيه مطالبتنا نحن بإثبات نوايانا السلمية ومصداقيتنا.

ليس بخاف بالطبع أن القوة العظمى التي تقود الحملة ضد العراق التي تحدثت عنها هي الولايات المتحدة الأمريكية. إن كل الوقائع تؤكد وجوب مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية وليس غيرها بإثبات نواياها السلمية ومصداقيتها، وأن تكف عن أعمال الاستفزاز والعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وأن تكف عن تأجيج التوتر في منطقة الخليج بحجة الخطر الموهوم.

لقد أشار السيد الرئيس صدام حسين إلى أن اتهام الإدارة الأمريكية للعراق بعدم المصداقية في علاقته مع اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الأمن هو إتهام باطل لأن المصداقية في التعامل مع الدول والمنظمات الدولية لا تعطيها الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أين هي المصداقية في موقف الولايات المتحدة حينما تعلن أنه حتى لو نفذ العراق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) فإنها - أي الولايات المتحدة الأمريكية - لن ترفع الحصار عن العراق برغم انها كانت مرجعا أساسيا لأحكام القرار المذكور؟ ثم أين هي المصداقية في الموقف الأمريكي حينما تحشد الإدارة الأمريكية السفن الحربية والقوات في الخليج والبحر الأبيض المتوسط تحت التبرير الكاذب المعروف لديها بأن العراق يخطط لغزو الأردن والكويت والسعودية؟

إنني لا أود أن أدخل في مهاترات كلامية مع ممثلي الولايات المتحدة في هذا المحفل، ولكنني أرى من واجبي أن أثير نقاطا مبدئية في صدد المزاعم الأمريكية حول المصداقية تستوجب التأمل والتفكير الجدي. وقبل كل شيء أود أن أتساءل: إذا كان من المهم أن يستند تنفيذ قرارات مجلس الأمن إلى أساس من المصداقية، فكيف يمكن قبول المزاعم بشأن مصداقية العراق في الوقت الذي تضع الدولة التي تردد هذه المزاعم نفسها فوق مجلس الأمن وفوق الميثاق وتعطي لنفسها حق التفسير والتحكم في استخلاص النتائج وفق مصالحها الذاتية البعيدة كل البعد عن أي سند من أحكام القرارات ذاتها.

وما دمنا نتحدث عن المصداقية، أين هي جهود مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية بالذات في شأن تطبيق الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي استهدفت تحقيق إعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل؟ إن هذا الهدف يشكل ركنا أساسيا لاستتباب السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وفق أسس متوازنة وعادلة، وأنه يكتسب أهمية خاصة من زاوية المصداقية التي كثر الحديث عنها لأن من المعروف أن اسرائيل تملك هذه الأسلحة. لماذا تصمت الولايات المتحدة صمتا تاما إزاء الفقرة ١٤، ولماذا لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء لتنفيذها؟ هل هذه الازدواجية في المعايير وفي التصرف تمت بصلة إلى المصداقية؟

وهل من الموضوعية والانصاف أن يقوم التصور بأن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن يمكن أن يتم بصورة طبيعية في مثل هذا الإطار من الظروف والأجواء والسياسات العدائية الموجهة ضد العراق؟

إن العراق يدرك تماما أن ليس من مصلحته إخفاء أي معلومات تتعلق ببرامج الأسلحة السابقة، وأن مصلحتنا تقضي بالعمل على رفع العقوبات عن بلادنا بأسرع وقت ممكن. إن العراق في واقع الحال يتصرف بشكل تام على هذا الأساس. واننا في هذا الصدد ندعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى التريث وعدم الاستعجال في الاستنتاج استنادا إلى اتهامات ظالمة ضد العراق لأن الموقف الصحيح هو انتظار نتائج عمل اللجنة الخاصة المسؤولة عن تنفيذ العراق لقرارات المجلس الخاصة بالأسلحة المحظورة.

كما إننا لا نطالب بأكثر من التطبيق القانوني السليم لقرارات المجلس وفق مقاصد ومبادئ الميثاق وليس وفق أهواء ومقاصد السياسات الانفرادية لدولة ما على أساس منطق القوة الغاشمة وانتهاز الفرص والازدواجية وفرض الهيمنة.

إننا نعتقد بوجود واجب جماعي يقضي بالعمل المشترك لوضع الأمور في نصابها وذلك من أجل الحفاظ على سلامة تطبيق أحكام الميثاق. إن أول خطوة على هذا الطريق تستوجب التأمل في فلسفة نظام العقوبات في الميثاق. هل نظام العقوبات وسيلة لتحقيق غاية، أم أنه غاية بحد ذاته؟ ثم ما هي طبيعة النظام المذكور، هل هي الطبيعة العقابية أم أنها وسيلة يراد بها تحقيق أهداف الميثاق بمعزل عن السياسات الفردية للدول الأعضاء؟

إن المعروف لدى الجميع هو أن نظام العقوبات في ظل الميثاق ليس سوى وسيلة ترمي إلى تحقيق نتائج معينة تصب في تنفيذ أهداف ومبادئ الأمم المتحدة المبينة في المادتين الأولى والثانية من الميثاق، وإنها يجب أن تزول بزوال مسبباتها. إن صلاحية مجلس الأمن في فرض الجزاءات أداة استثنائية يتم اللجوء إليها بعد ثبوت الفشل الموضوعي لجميع وسائل التسوية السلمية للمنازعات. إن هذه الأداة يجب ألا تكون وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لقوة عظمى أو دول كبيرة على حساب الصالح المشترك للدول الأعضاء. وأن الذي يبدو واضحا الآن هو أن تطبيق العقوبات والحظر على العراق بالاسلوب المعروف للجميع لا يمكن تبريره وفق الأسس الجوهرية لأحكام الميثاق، لأن ذلك أصبح في الواقع الفعلي امتدادا لسياسة انفرادية ذاتية لقوة عظمى جعلت من العقوبات غاية ونظاما انتقاميا لتحقيق مصالحها الذاتية في المنطقة. ومن الناحية الجوهرية، إن الأسباب التي اقتضت فرض العقوبات على العراق قد زالت، وبالتالي ينبغي أن ترفع العقوبات. غير أن دولة معروفة تعرقل العملية.

إننا نود أن نقول للولايات المتحدة الأمريكية بأن الحل يكمن في الحوار الذي يؤمّن سبل الوصول إلى تحقيق المصالح على أساس من التوازن والإنصاف. وهذا ما دعى إليه العراق وما زال يدعو إليه. إن أسلوب الهيمنة وافتعال الأزمات لا يمكن إلا أن يفشل بحكم عدم مشروعيته ورفض المجتمع الدولي له، وإننا نرى أن الساسة الأمريكيين يتجاهلون، وللأسف، حقائق المنطقة واحتياجات وتطلعات شعوبها للاستقرار والعيش بسلام والتعاون المثمر فيما بينها ومع العالم.

ونحن في العراق، في الوقت الذي نلمس فيه التوتر والصراعات الداخلية التي تسود دول المنطقة وشعور المرارة الذي يسود نفوس شعوبها من جراء السياسات الآتية قصيرة النظر التي تعيد إلى الأذهان سياسات القوى الامبريالية البائدة نود أن ندعو من على هذا المنبر إلى إقامة علاقات الحوار والتفاهم وحسن الجوار بين دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن العراق دولة عريقة يمتد تاريخه إلى سبعة آلاف سنة، وإن الشعب العراقي الذي أسهم مساهمة عظيمة في الحضارة الإنسانية سيبقى مالكا لزمام أموره، ومستقلا في خياراته، ومقتدرا على تجاوز الأزمات.

إننا نأمل أن تحرص الدول الأعضاء، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، على تفسير وتطبيق أحكام قرارات مجلس الأمن وفق المعنى القانوني الاعتيادي لها وليس استنادا إلى الأهواء والمصالح السياسية لهذه الدولة أو تلك. إن أي أسلوب يخالف هذه القاعدة المبدئية يعني فقدانا للمصداقية ونسفا كاملا لمبدأ حسن النية في تحديد الالتزامات الدولية.

لقد قامت الأمم المتحدة من أجل تحقيق غايات مشتركة تتجسد في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في العالم. وجاء ميثاقها نصا وروحا بأحكام تتوازن فيها الحقوق والواجبات مستهدفة تحقيق الصالح المشترك للمجتمع الدولي. ولذلك فإن السياسات التي تقوم على منطق القوة المجردة والتفرد في التصرف خارج إطار مفاهيم الميثاق من أجل تحقيق الغايات الذاتية تتناقض تماما مع مبررات وجود هذه المنظمة وأحكام ميثاقها نصا وروحا، وتؤدي إلى تهميش دور المنظمة في العلاقات الدولية. وحري بنا ونحن نحتفل بمرور نصف قرن على عمر منظمتنا أن نكرس أنفسنا مجددا لتنفيذ تعهداتنا بموجب الميثاق بالصورة التي وردت فيها أحكامه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي وزير خارجية لاتفيا، سعادة السيد فالديس بركافس، وأعطيه الكلمة.

السيد بركافس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتوجه بالتهنئة للسيد ديوغو فريتاس دو آمارال على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وأتمنى لنا جميعا دورة مفيدة ومثمرة.

وأود أن أشكر أيضا سعادة السيد أمارا إيسي، الذي كان رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، على قيادته القديرة، وأن أتقدم بالتقدير الوافي للأمين العام على الإنجازات التي حققها في إعادة تشكيل الأمم المتحدة عشية الاحتفال بذكراها السنوية الذهبية - وهي مناسبة للتذكر والاحتفال، إلا أنها أيضا مناسبة للتأمل والتقييم.

لقد شاركت دول البلطيق في أعمال الأمم المتحدة منذ ١٩٩١ فقط. وبالرغم من ذلك، وخلال سنوات الاحتلال الطويلة كان ينظر في لاتفيا إلى الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية عالمية فريدة تجسد أفكار الإنسانية المتعلقة بالحرية وحقوق الإنسان والمساواة في السيادة والاحترام لمبادئ القانون الدولي.

وإنني لن أشارك في الحط من قدر الأمم المتحدة وفي انتقادها، لأنها ليس كيانا قائما بذاته. بل إن فعالية المنظمة هي بالأحرى تتوقف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء فيها وتصميم تلك الدول على إيجاد نقطة التقاء. ولدى انتقادنا للأمم المتحدة، ينبغي ألا يغيب عن البال مقدار النقد الذي يجب أن نوجهه لأنفسنا.

ويؤمل أن تكون نهاية الحرب الباردة أنهت سياسة توازن القوى. إلا أن الحالة في العالم اليوم ما زالت تستحضر حالات تاريخية مماثلة - تتعلق بالأمن الجماعي وبالمعتدين ومحاولة استرضائهم. ولا يزال جيل من اللاتفيين على قيد الحياة يتذكر النتائج التي أسفر عنها الاسترضاء في ١٩٣٩. ويقال في أحوال كثيرة إن زعماء اليوم يجب أن يحاولوا عدم تكرار أخطاء الماضي. والفكرة التي ترى أنهم قد نجحوا يكذبها إنشاء المحكمتين الدوليتين المخصصتين مؤخرا فيما يتعلق بإقليم يوغوسلافيا السابقة ورواندا والحاجة الملحة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية.

فآليات منع الصراع بما فيها الدبلوماسية الوقائية، والوزع الوقائي، بالإضافة إلى تدابير بناء الثقة الأخرى، أصبحت ذات أهمية متزايدة. فإقامة حوار سياسي بين الأطراف والإجراءات المبكرة من جانب المجتمع الدولي مفتاح للحيلولة دون نشوب الصراعات المحتملة.

وإن منزلة الأمم المتحدة بوصفها مركزا لحل الصراع يمكن أن يعززها النهوض بعالمية المنظمة. ونؤيد بيان الأمين العام ومفاده أن عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح تحتاج إلى أن تصبح عالمية الطابع وأن من الحيوي

أن تنخرط جميع الدول عمليا وأيضا بإعلان النية في عملية نزع السلاح. وأيدت لاتفيا التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل أن تتخذ خطوة تاريخية أخرى في العام القادم، لدى إبرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية.

إن الزيادة الهائلة في عدد عمليات حفظ السلام وتعقدها في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الطابع المميز لكل عملية وتجربتها، تتطلب اتباع نهج جديدة تجاه حفظ السلام. فالمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية والسياسية هي الآن مكونات أساسية في حفظ السلام. وتبين التجربة أن من الضروري فصل حفظ السلام عن إجراءات إنفاذه. ففي الصومال، كما في إقليم يوغوسلافيا السابقة، كان ينظر إلى قوات حفظ السلم على أنها قوات معادية. وفي مثل هذه الحالات فإن الحل الأنسب يتمثل في منح الأمم المتحدة سلطة محددة بوضوح للمنظمات الدولية أو مجموعات الدول التي لديها الرغبة في إحلال السلام والقدرة على ذلك.

ولاتفيا، إدراكا منها أن على كل دولة واجب الإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين، على استعداد للاشتراك، في إطار الكتيبة الدانمركية، في إحلال السلام في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وتحقيقا لأغراض حفظ السلم، قامت دول البلطيق بإنشاء كتيبة بلطيقية، تجري حاليا تدريبات مكثفة تمهيدا للاضطلاع بدور في بعثات حفظ السلم في المستقبل. وأنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لجميع البلدان التي أيدت إنشاء وتدريب الكتيبة البلطيقية - وبالأخص الولايات المتحدة وبلدان الشمال والمملكة المتحدة وألمانيا.

وتؤيد لاتفيا تأييدا قويا الجهود المبذولة لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها وذلك كي تخدم على نحو أفضل شعوب المعمورة. وهي تعترف بأنه ما زال من المبكر جدا تصور الشكل الذي سيكون عليه عالم ما بعد الحرب الباردة، والذي يجب أن يكون المحدّد النهائي لطابع الإصلاحات الضرورية.

وفي هذه الظروف، من اللازم النظر إلى إصلاحات منظومة الأمم المتحدة على أنها عملية مستمرة وطويلة الأجل يجب بالضرورة أن تحمي استقرار المنظومة في كل الأوقات. وفي الوقت ذاته توجد فرصة لإحراز التقدم في إصلاحات يمكن القيام بها دون الالتزام الدائم بالشكل الجديد لهياكل النظام وإجراءاته الجوهرية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات العامة، أود الآن أن أتناول المسائل المتعلقة بإصلاحات مجلس الأمن وتمويل منظومة الأمم المتحدة.

إن أسلوب عمل مجلس الأمن يجب أن يصبح باستمرار أكثر شفافية وانفتاحا، مع المحافظة في الوقت ذاته على فعالية المجلس. ويجب أن يؤدي توسيعه إلى تعزيز دور البلدان الصغيرة في صنع القرار العالمي، مع احترام التوزيع الجغرافي المنصف والحقائق الجغرافية - السياسية الجديدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وما دام هناك اتفاق عام حول الحاجة إلى توسيع متواضع لعضوية مجلس الأمن، فيمكن للجمعية العامة أن تقرر القيام بذلك فورا، شريطة ألا يكون في ذلك إجبار للدول الأعضاء على قطع التزامات دائمة فيما يتعلق بالقضيتين الخلافيتين، وأعني بهما تكوين المجلس، واستخدام حق النقض. وتعتزم لاتفيا أن تتقدم باقتراحات، في هذا الصدد، إلى الفريق العامل ذي الصلة التابع للجمعية العامة.

أما النظام الحالي لتمويل أنشطة الأمم المتحدة فيعتمد اعتمادا كبيرا على الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء وتبرعاتها. والصعوبات التي لم نشهد مثلها من قبل في تمويل الأنشطة الدولية التي نمت في الآونة الأخيرة كشفت عن أوجه قصور النظام الحالي الذي أصبحت فيه الأنشطة الدولية تتنافس، للحصول على اعتمادات، مع الأنشطة الوطنية التي لها دوائر أقوى من المؤيدين.

وفي تقرير أخير، فوضت بوضعه اللجنة المستقلة للسكان ونوعية الحياة، عن آليات مبتكرة لتمويل البرامج المتفق عليها دوليا، ورد عدد من التوصيات بشأن دراسة وتجميع المعلومات ذات صلة بهذه الآليات. ولو اتخذت الجمعية العامة، في هذه الدورة الخمسين، قرارا بتجميع مؤلف للمعلومات ذات الصلة بآليات التمويل المبتكرة، وإعداد الدراسات الملائمة لأيدت لاتفيا ذلك القرار.

إلا أن آليات التمويل المبتكرة مسألة ستبحث في المستقبل؛ بل وحتى في ذلك الوقت من الحري ألا تكون بديلا للنظام الحالي، وإن كان من اللازم تحسينه. والحكومات لها مصلحة طويلة الأجل في تعزيز الأمم المتحدة باستكمال إصلاح الجدول الحالي غير المنصف للأنصبة المقررة للميزانية العادية. وهذا الجدول بعد إصلاحه يجب أن يكون متفقا مع المبدأ العادل الذي يقضي

بأن تتحمل الدول الأعضاء، التي يتساوى فيها متوسط الدخل الفردي، أنصبة تتعادل عموما مع نفس المستوى الفردي.

إن الجدول المجحف الحالي هو السبب في الأزمة المالية التي تشهدها الأمم المتحدة في الوقت الراهن، لأن الدول التي تتحمل أنصبة مبالغا في تقديرها هي المسؤولة عن جزء كبير نسبيا من الاشتراكات المعلقة، بما فيها متأخرات الأعوام السابقة.

وهذه الملاحظة تتجلى في حالة الدول الأعضاء الخمس عشرة - بما فيها لاتفيا - التي غالت الجمعية العامة في تقرير أنصبتها بموجب مقرر اتخذته بالتصويت في عام ١٩٩٢. إلا أن الوضع تحسن بعض الشيء بفضل مقرر اتخذ في عام ١٩٩٤، بالشروع في خفض تدريجي للأنصبة المغالى في تقديرها، التي ستظل حتى عام ١٩٩٧ أعلى مرتين من الأنصبة المقررة على أساس مبدأ القدرة على الدفع.

وبينما تعترف لاتفيا بالتزامها النابع من مبدأ المساواة في السيادة، وتحاول أن تفي بهذا الالتزام الذي يقضي بأن تدفع نصيبها بالكامل وفي الوقت المناسب، فإنها أيضا تعتقد أن العنصر الثاني في مبدأ المساواة في السيادة - وهو تساوي جميع الدول الأعضاء في الحقوق - لا يحظى بالاحترام في النظام الحالي للأنصبة المقررة. والإفراط في تقدير الأنصبة هو السبب الذي أدى، على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها لاتفيا في ظل ظروف مالية صعبة، وفي مواجهة العديد من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الملحة، إلى تراكم المتأخرات إلى حد التهديد بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وهذا سيضطر لاتفيا إلى التماس الغوث من الجمعية العامة.

وفي مناقشة عمل الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، من المفيد القيام بذلك من منظور الفرد. فهل هذا الفرد آمن؟ هل لديه أم لديها ما يكفي من الغذاء؟ هل لديه أم لديها الظروف المعيشية والفرص الكافية لتنمية قدراته أو قدراتها؟

في عالم اليوم، لا تزال هناك تفاوتات ضخمة في مستويات التنمية فيما بين البلدان. والأمم المتحدة أنجزت الكثير في عملها من أجل القضاء على الفقر والمرض وتوفير الإغاثة الإنسانية. ومن الممكن زيادة فعالية هذا العمل بتحسين التنسيق بين وكالات وبرامج الإغاثة وبالقضاء على الازدواجية. فالإغاثة يجب أن تلبي الاحتياجات؛ وعلى الأمم المتحدة القيام بدور هام في تقييم هذه الاحتياجات.

في الماضي، اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عدد من المحافل العالمية لإلقاء الضوء على القضايا التي تدور حول التنمية المتركزة على الإنسان. والمؤتمرات العالمية، في ريو دي جانيرو وفيينا والقاهرة وكوبنهاغن ومؤخرا في بيجين، صاغت برامج للعمل. وهذه التجمعات الكبيرة تُنتقَد أحيانا بأنها مكلفة ولا تسفر إلا عن القليل من النتائج الملموسة. ويمكن تجنب هذه الانتقادات لو نفذت الدول الأعضاء التزاماتها تنفيذا كاملا. ولكن هذا التنفيذ يحد منه كثيرا الواقع المالي لكل دولة من الدول.

ومع ذلك، نفذت لاتفيا إحدى توصيات مؤتمر عام ١٩٩٣ العالمي لحقوق الإنسان، فأنشأت مكتبا وطنيا لحقوق الإنسان، بدأ أعماله في وقت مبكر من هذا العام. ومكتب لاتفيا لحقوق الإنسان هو مؤسسة مستقلة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقد اتفق المجتمع الدولي على أن لحقوق الإنسان حرمتها وأنها حجر الزاوية في المجتمعات الديمقراطية. ونحن نعتزم أن نواصل تنفيذ توصيات إعلان وبرنامج عمل فيينا، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا. وفضلا عن ذلك، نعتقد أنه يجب حسم مسألة التمويل الكافي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وإلى جانب حقوق الإنسان، فإن البيئة أحد المجالات التي تتطلب اهتمام لاتفيا أثناء الفترة الحالية التي تعكف فيها على معالجة المشاكل الكثيرة الناجمة عن احتلالها. وفي هذا الصدد، تضطلع لاتفيا بجهود لعقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح وعلاقته بالبيئة والتنمية.

إن التنمية في لاتفيا، وخاصة في القطاع الاجتماعي، دعمها دعما كبيرا عمل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أنشئ في ريغا في عام ١٩٩٢. وتتعاون حكومة لاتفيا تعاونا كاملا في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتؤيده تأييدا تاما، وهي مستعدة لرفع مستوى هذا التعاون.

وتولي لاتفيا الأولوية القصوى لعمل الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتتفهم التزام كل دولة عضو بالإسهام في هذا العمل. ونحن نقدر ونؤيد

الجهود الرامية الى إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقدمنا، انطلاقا من روح تدعيم عمله وتعزيزه، ترشيحنا لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩.

ولدى التأمل في مستقبل الأمم المتحدة خلال الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، اسمحوا لي أن أقتبس ما قاله السيد هنري كابوت لودج، الابن، وهو أحد الممثلين السابقين للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة:

"لقد أنشئت هذه المنظمة لتمنعكم من الذهاب الى الجحيم. ولكنها لم تنشأ لتأخذكم الى الفردوس".

فلنتذكر هذه الكلمات عندما ننظر الى مستقبل الأمم المتحدة. دعونا ندخل التغييرات اللازمة على منظمتنا، بالإضافة الى تركيز ارادتنا السياسية لعلنا نكفل أن تبقى الإنسانية دوما راسية بثبات بين الفردوس والجحيم، على كوكب الأرض.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ملاوي، سعادة السيد ديفيد روباديري.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه لمنصبه السامي في الدورة الخمسين للجمعية العامة. إن حكومة جمهورية ملاوي وشعبها يكنان له ولبلده العظيم، البرتغال، بالغ الاحترام. إن تعيينه لرئاسة مداولات الجمعية خلال هذه الدورة الهامة، حيث تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، يعبر بصورة لا لبس فيها عن اعتراف المجتمع الدولي بمقامه الرفيع. ووفدي واثق من أنه سيقود مداولات الجمعية الى خاتمة مثمرة.

واسمحوا لي في الوقت ذاته أن أشيد بسلفه، سعادة السيد أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، الذي استطاع، على الرغم من تعقد المسائل والقيود العسيرة التي واجهت الأمم المتحدة خلال فترة ولايته، إدارة عمل الدورة التاسعة والأربعين بمهارة وكرامة وبصيرة تدعو الى الإعجاب.

وفي الحقيقة من الصعوبة البالغة أن نتكلم اليوم بعد قداسة البابا، خشية نسيان الكلمات التي تصاعدت هذا الصباح الى ذرى هذا المكان. إننا في ملاوي نرى أنه ربما كتب لنا أن يكون موعد تكلمنا بعده. ولعل الجمعية تذكر أن البابا تكلم عن الجوانب الأخلاقية للأمة، والسياسة، والعلاقات بين الأمم. ولعل الجمعية تذكر أيضا كيف أعطى كلمة الحرية بعدا ومعنى جديدين، قائلا إن الإنسان سيصر عليها، سواء كان صغيرا أم كبيرا. ولعل الجمعية تذكر أيضا المسؤولية الأخلاقية التي وضعها على عاتق الإنسان، سواء بوصفه فردا أو عضوا في مجتمع في كوكب صغير حقا. فالمرء لا يحتاج سوى أن يطير في الجو الى ارتفاع بضعة أميال من هذا الكوكب الصغير، الذي نسميه الأرض، ليرى أننا نبدو جميعا كالأرانب الصغيرة نقفز من حفرة الى أخرى. ولكننا، بوصفنا بشرا، نشبه أيضا الله، خالقنا. ويبدو لي أن دعوتنا الى التكلم بعده، عصر اليوم، مناسبة لمحاولة تعزيز ما تركه قداسة البابا لدينا هذا الصباح.

يوشك القرن العشرون على الانتهاء. وأعتقد أن المؤرخين سيذكرونه وسيسجلونه بوصفه قرن الظواهر الكبرى الثلاث. كانت الظاهرة الأولى إقامة هيكل القوى، كما يدل على ذلك بزوغ التجربتين الكبيرتين: تجربة الديمقراطية المبنية على الرأسمالية واحترام حقوق الفرد، وتجربة الاشتراكية القائمة على عقد اجتماعي لمجتمع له هدف مشترك. وأدى الصراع بين هاتين الفكرتين الى بزوغ ما سيطرأ على الطرق السياسية في العالم خلال السنوات الخمس والأربعين الأولى من وجود هذه المنظمة: الحرب الباردة.

والظاهرة الكبيرة الثانية التي أشار البابا إليها كانت سقوط الامبراطوريات التي أقامتها الدول الأوروبية من آسيا الى أفريقيا ونهوض الشعوب المستعمرة في فخار لنيل الاستقلال. والظاهرة الثالثة - وربما الأشد تمزيقا للقلوب - لهذا القرن كانت ظاهرة العنصرية. لقد رأيناها أولا في جنوب أفريقيا وبعد ذلك بدأنا نراها ترفع رأسها البشع في أواخر هذا القرن.

ويسدل ستار هذا الفصل أخيرا على الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. فلنتذكر الفرحة والغبطة اللتين نهضت بهما البلدان المستعمرة سابقا الى الاستقلال بوصفها أعضاء في هذه الهيئة. ما هي العبقرية التي صحت ففكرت في هذه المنظمة وأسستها فيما بعد؟ وما هي المثالية التي تديمها؟ ومع ذلك لاحقها شبح أسود في نموها؛ والآن، ونحن على وشك الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، ندرك بطريقة ما أن من المحتمل أن تكون الدول العظمى قد استخدمت الحرب الباردة، ذلك الستار الحديدي، باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة للجميع، لمجرد الحفاظ على توازن القوى.

ولا تريد ملاوي أن تبدو لاذعة في الإعراب عن بعض هذه الأفكار؛ ولكن عند سن الخمسين، حتى في حياة الإنسان، تصبح مشاورة المرء لضميره أمرا هاما. لقد بذرت قبل ثلاثين سنة ملاوي جنبا الى جنب مع كثيرين غيرها، بذور الغول المرعب - ما أشار البابا إليه بأنه طوطم الشمولية. فقد ولد نمط الرؤساء مدى الحياة والحكم المطلق للحزب الواحد سلسلة من الدكتاتوريات المدعمة بمصالح الدول العظمى خلال الحرب الباردة.

وعندما دقت البيريسترويكا (إعادة الهيكلة) الباب، تنفس البشر الصعداء. لقد انتهت الحرب الباردة. ونحن في ملاوي لم نتخلف عن الركب. فقد بزغ فجر جديد في الأرض التي وصفتها منظمة رصد حقوق الإنسان في أفريقيا بأنها مكان يسود الصمت فيه.

وفي السنة الماضية وقفت ملاوي في هذه الجمعية لتعلن باعتزاز أن أي شعب لا يمكن أن تخضعه أبدا وحشية الإنسان ضد الإنسان. وبفضل الأمم المتحدة، حاربت ملاوي هذه المرة من أجل الديمقراطية لا من أجل الاستقلال. وقد نجم عن استفتاء أجري في عام ١٩٩٣ وانتخابات عامة. بإشراف هذه الهيئة العالمية وأصدقاء آخرين في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، ولادة بلد جديد.

وهذا هو ما أشار البابا إليه بأنه "الأمل".

واليوم وبعد سنة وخمسة أشهر، بدأت السلطات الأربع التي تقوم عليها الديمقراطية تترسخ في ملاوي. وقد أصبح لدينا الآن جهاز تنفيذي منتخب وبرلمان تعددي يضم واحدة من أنشط وأفصح المعارضات تتعلم بتؤدة فن النقاش المعقد وفن الأخذ والعطاء. وفضلا عن ذلك، لدينا أيضا جهاز قضائي مستقل يقوم بحماية قلعة سيادة القانون ويحمي ويرعى جميع حقوق الإنسان. كذلك لدينا صحافة حرة مستقلة.

وهذه السلطات الأربع شيء يكاد يكون جديدا في ملاوي بعد ثلاثين عاما من الحكم الاستبدادي والديكتاتورية المسؤولين عن أشرس الانتهاكات لحياة الإنسان. وقبل كل شيء، من المهم أن نتذكر أن عبادة البطل المرضية هي الثمن الذي يدفعه الشعب عن فقدانه احترامه لذاته. لذلك لدينا سبب للاحتفال بمرور خمسين عاما من حياة الأمم المتحدة - وخاصة بالنسبة لملاوي لأننا رجعنا من أرض الأموات إلى أرض الأحياء.

بيد أننا نشعر بالدهشة لأنه في هذه اللحظة من الانبعاث يبدو أنه يجري التخلي عن ملاوي - وربما عن بلدان أخرى. هل يمكن أن يكون هذا ما قصده البابا عندما تكلم عن الدول القوية اقتصاديا أو عسكريا في علاقاتها بالدول الصغيرة؟ أين أصدقاء السنة السالفة، الأصدقاء الحميمون خلال أيام الحرب الباردة؟ إننا نشعر بالدهشة لأنه في الوقت الذي نتمتع فيه بديمقراطيتنا الجديدة فإنهم يقفون بعيدا يرقبون مواطنين الذين صاروا مثل الهياكل العظمية - بعد أن أغلقت أفواههم وأسيئت معاملتهم - وهم يغذون شعلة الديمقراطية الخافقة في وجه الرياح التي تولول بالفقر والجوع والمرض. وفي معرض هذا التقدم العظيم في التفاهم في العالم، دعونا نعبر عن سرورنا بأنه في هذا الكوكب الصغير توجد على النهر الشرقي في نيويورك قطعة أرض يلتقي فيها الناس لمناقشة المشاكل - وبعضها صغير كبيت النمل وبعضها أكبر - دعونا نعبر عن السرور لأنه يوجد في مكان ما تل صغير يطلق عليه إفرست قرب كاتماندو حيث يمكن لنمل بشري صغير جدا أن يتسلق ويصبح بطلا!

وبعد ثلاثين سنة من القيادة المستنيرة ما زلنا أحد أقل البلدان نموا في العالم، بلدا بأعلى معدل من الأمية وأعلى مديونية، لكن بأجمل المناظر الطبيعية، بلدا لعله أشد البلدان أهلية لتنفيذ خطة على غرار خطة مارشال.

وملاوي هي أحد بلدان العالم التي يتفشى فيها تفشيا كبيرا مرض فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ويلحق هذا الوباء ضررا بالغا بالشباب والقطاع الناشط من السكان، محور نشاط التنمية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ونحن نحيي الجهود الدؤوبة لمنظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأخرى التي تشترك مع حكومتي اشتراكا نشطا في مكافحة هذا الوباء.

ولكن لعلي أضيف أن المؤتمر المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين أبرز، على الأقل بالنسبة لبلدي، مسألة محاولة فهم قضية مسؤولية الإنسان تجاه الإنسان وأهمية فكرة الأمل والقوت في الاعتراف بدور المرأة حيث أن النساء في بلدي يتحملن المسؤولية عن ٧٠ في المائة من الاقتصاد و ٧٠ في المائة من الحب والرعاية البشريين و ٧٠ في المائة من كل ما يجعل أمة من الأمم محل إعجاب.

كيف يمكن للمرء أن يفهم الذين تسببوا في زرع الكثير من القنابل والألغام في موزامبيق وأنغولا؟ ما هو رأيهم في النساء والأطفال الذين يستيقظون على أمل جديد ويذهبون لجلب الماء أو لزراعة مزارعهم فيجدون أنفسهم وقد نسفوا بسبب هؤلاء الذين كان ينبغي أن يحرصوا كل الحرص على عدم اللعب بهذه الأسلحة - أسلحة الدمار الخرقاء تماما؟

وحتى آونة أخيرة كان بلدي يستضيف عددا كبيرا من اللاجئين من موزامبيق عندما كان ذلك البلد يشهد صراعا مدنيا. بيد أن حجم اللاجئين الذين تجاوز عددهم المليون انخفض حاليا نظرا الى أن اللاجئين يعودون إلى وطنهم منذ إبرام اتفاق السلم بين حكومة فريليمو وقوات رينامو اللتين كانتا في ذلك الوقت مشتبكتين في القتال.

بيد أنه على الرغم من العملية الجارية حاليا لإعادة اللاجئين إلى موزامبيق، فقد خلفوا وراءهم تركة كبيرة من التدهور البيئي. وما إزالة الغابات والإفراط في استغلال المراعي وتدمير الطرق التي تستخدمها مركبات توصيل الإغاثة إلا بعض المشاكل التي نجمت عن وجود اللاجئين.

وفضلا عن ذلك، تستضيف ملاوي عددا من مجتمعات اللاجئين من افريقيا - من رواندا والصومال - رغم أن أعدادهم لم تزد على أعداد أشقائنا وشقيقاتنا من موزامبيق المجاورة.

وفي هذا المنعطف، تود حكومة ملاوي الإعراب عن امتنانها وتقديرها العميقين للمعونة الكريمة والقيمة التي تتلقاها من منظومة الأمم المتحدة وخاصة عن طريق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وكذلك من الحكومات والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية في وقت تمس فيه حاجتنا إلى المساعدة.

ومنذ أن عانت المنطقة من الجفاف الشديد في موسمي المحاصيل في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ والانتعاش المعتدل في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ما فتئ معدل كمية الأمطار الهاطلة في منطقة الجنوب الافريقي لا يستقيم على حال. واقتصاد ملاوي، وهو اقتصاد زراعي في كليته تقريبا، قد أصيب بأضرار بالغة، الأمر الذي أدى إلى نقص مزمن في الأغذية. وهذا الموسم ليس أفضل، إذ يواجه البلد نقصا شديدا في الأغذية، وينبغي للحكومة أن تواجهه باستيراد الحبوب، والذرة بصورة رئيسية. هل هذا اختبار لديمقراطيتنا؟ هل يمكن أن تنمو الديمقراطية، حتى الديمقراطية الإغريقية المأثورة، على بطون خاوية؟

وإزاء هذه الخلفية جاء برنامج التخفيف من الفقر، وهو البرنامج الذي بدأته حكومة ملاوي الجديدة من أجل محاربة الفقر المزمن الذي ورثناه من نظام الحكم السابق. ويسعى برنامج التخفيف من الفقر إلى الاهتمام بالفقراء في الريف، وهم في أغلبيتهم المنتفعون الرئيسيون. وقد أنشئ صندوق للتخفيف من الفقر بالإضافة إلى صندوق ملاوي للعمل الاجتماعي المنبثق عنه. ونهج البرنامج متعدد القطاعات ويرمي إلى النهوض بقطاعي التعليم والصحة في جملة قطاعات أخرى. وفي هذا الصدد أدخلت الحكومة نظام التعليم المجاني في المدارس الأولية، كما تحاول زيادة عدد المدارس.

ولذا تود حكومتي أن توجه الشكر لمنظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين والمؤسسات العديدة الأخرى في القطاع الخاص - وبصفة خاصة قطاع البعثات التبشيرية - الذين يساعدوننا في مساعينا الإنمائية، إذ لولا الشجاعة والأمل اللذان بعثهما في نفوسنا الأساقفة الكاثوليك في ملاوي لما كنت أتكلم هنا اليوم. إنني نتاج ثلاثين سنة من النفي الذي كان النظام الاستبدادي قد فرضه على بلدي.

وهكذا أصبح نجاح برنامج تخفيف الفقر جانبا رئيسيا في آمالنا وتوقعاتنا. وقد هيأت ثقافة التسامح الجديدة مناخا مؤاتيا جدا للاستثمار. لذلك فتحنا الباب أمام الذين من المحتمل أن يقوموا بالاستثمار لكي يستطلعوا ويغتنموا الفرص المتاحة في مجالات مثل السياحة والري والتعدين وسائر قطاعات الاقتصاد.

وتحيط ملاوي علما مع الاهتمام بالجهود الجارية من أجل إصلاح منظومة الأمم المتحدة. ونلاحظ بصفة خاصة المقترحات المختلفة التي تم التقدم بها بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومجلس الأمن هو حقا جهاز هام في المنظمة. فمن المناسب والملائم إذن أن يعمل جهاز يتصف بهذه الأهمية العليا بطريقة مسؤولة وواضحة. بالإضافة إلى ذلك تؤيد ملاوي التدابير الرامية إلى تعزيز التمثيل العادل، سعيا إلى أن تكون انعكاسا للوضع السياسي الدولي القائم وكذا تكوين الأمم المتحدة.

وملاوي، إذ تعمل على توطيد الحرية والديمقراطية الحقيقيتين، يسرها أن تلاحظ أن ما تبقى من منطقة

الجنوب الأفريقي احتضن دون تردد هذه الثقافة الجديدة من التعددية السياسية والتسامح. والأهم من ذلك أن تلك البلدان التي دمرتها المنازعات الأهلية منذ زمن بعيد قد حلت خلافاتها أو هي في الطريق إلى حلها.

وترحب ملاوي بالخطوات المشجعة صوب تسريح المقاتلين من قوات الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونحن نشيد تماما بالدور القيم الذي نضطلع به، نحن الأمم المتحدة، في أنغولا.

وفي جنوب افريقيا، فإن حكومة الرئيس نيلسون مانديلا، التي جاءت في أعقاب الفصل العنصري، قد ترسخت الآن. وبالمناسبة، يسرني أنه يمكنني أن ألفظ عبارة الفصل العنصري على النحو الصحيح، فهي ليست أبارتهايد (الفصل العنصري) وإنما إبادة هيت (الفصل والكراهية). وزوال "الفصل والكراهية" عزز من احتمالات السلام والتعاون في الجنوب الأفريقي. لذلك، تطلب ملاوي إلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الثابت إلى الديمقراطيات الجديدة والناشئة في المنطقة حتى لا تنزلق مجددا إلى هذه الفوضى والاستبدادية.

وتشعر حكومة ملاوي بالقلق إزاء الوتيرة البطيئة التي يجري بها تحديد هوية الناخبين المؤهلين للانتخاب في الصحراء الغربية. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تمديدها لبعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية، باعتباره دلالة على التزامها الحقيقي بحل هذه المسألة القائمة منذ زمن بعيد. وينبغي مع ذلك ملاحظة أنه من دون التزام الأطراف الرئيسية في هذه المسألة، فإن جميع الجهود الحالية ستكون عبثا. لذلك، نطلب إلى حكومة المملكة المغربية أن تسمح لبعثة الأمم المتحدة بحرية الحركة في أعمالها حتى يتسنى إجراء الاستفتاء في موعده النهائي المحدد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وتلاحظ ملاوي مع القلق البالغ المجازر المروعة التي يتعرض لها أناس أبرياء في بلد من بلدان منطقة وسط افريقيا هو رواندا. ومع ذلك، على الرغم من استمرار وجود التوترات العرقية، لم تضعف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل كفالة أن يحل السلام أخيرا في هذه المنطقة المضطربة. ولهذا الغرض، تشيد حكومتي إيما إشادة بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وهي البعثة التي نسهم فيها إسهاما متواضعا بتقديمنا مراقبين عسكريين كدلالة على التزام ملاوي بإحلال السلام.

إن إضفاء الطابع العسكري على مخيمات اللاجئين خارج رواندا مصدر قلق بالغ لملاوي. لذلك، نطلب إلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده من أجل وقف تدفق الأسلحة إلى مخيمات اللاجئين، ونناشد شعب رواندا أن يظهر النضج السياسي بغية تجنب تدهور الحالة إلى ما كانت عليه المأساة في العام الماضي، ولا سيما عندما تنتهي مدة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

ومما يشجع حكومتي التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نشيد بشجاعة حكومة دولة اسرائيل، فضلا عن قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبتصميمهما على التحرك إلى الأمام. والطرفان يستحقان دعم وتأييد المجتمع الدولي الثابت من أجل كفالة عدم نجاح العناصر المعارضة لعملية السلام.

ومن جانب آخر، نلاحظ مع الأسف المأساة التي تكشفت في بلدان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. فالمدنيون الأبرياء هم أكثر الناس تضررا بما تتمخض عنه الحرب في منطقة البلقان. والمفهوم أن الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي لا يسعهما إلا الاضطلاع بدور محدود في حل الصراع. وتطلب حكومتي إذن إلى الأطراف الرئيسية في المنطقة أن تتعاون مع المجتمع الدولي في إيجاد حل دائم للصراع.

ويحدو حكومتي الأمل في أن يواصل الشعب الكوري على جانبي خط العرض الثامن والثلاثين الاتصال المباشر فيما بينه وأن يعززه بهدف الخروج من الطريق الحالي المسدود سعيا إلى إعادة توحيد شبه الجزيرة المقسمة.

وللسبب نفسه، تؤيد حكومتي أية جهود قد تبذلها الأمم المتحدة بهدف حل مسألة المركز الدولي لجمهورية الصين في تايوان بطريقة تقبلها حكومة جمهورية الصين الشعبية والسلطات في تايوان على حد سواء.

وإذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، فلنقيّم تقييما كاملا الأعمال التي قامت بها المنظمة منذ ولادتها. ولنستعد خطواتنا ونقلب الرأي في إنجازاتنا وجوانب فشلنا حتى يتسنى لنا أن نقترب من

القرن الحادي والعشرين بعزيمة والتزام مجددين. ولتبق نصب عيوننا المُثل التي تؤيدها المنظمة، فيما نواصل دعم المرونة الضرورية لتكيفها مع الاتجاهات الحالية.

وأخيرا، إلى الذين يحبون الديمقراطية ويحتضنونها، فلنقل خشية أن ننسى أن الأسم "نياسالاند" كان يمثل في وقت من الأوقات داود وجليات حسبما جاء ذكرهما في التوراة، في اتحاد روديسيا ونياسالاند، وهو الاتحاد الذي لو رأى النور لكان غيَّر قصة تلك المنطقة. وعندما فُتحت الحدود مجددا، وهي الحدود التي كانت تفصل بين أممنا، وأصبحنا جزءا من افريقيا الأم وبقية العالم، أخذ رئيس دولتنا، باكيلي مولوزي، من ملاوي المختنقة التي أصبحت سجنا، يدعو العالم إلى المجيء إلينا والاحتفال معنا. وأبناء ملاوي الصامتون الذين تسللوا من ملاوي، وكانوا يحاذرون التكلم مع الآخرين عن الألم الناجم عن السجن والموت في بلدهم الذي بات سجنا، رأوا الآن قيادة جديدة، ليس في الرئيس مولوزي فحسب، ولكن في شعب البلد نفسه. وإذا لم تعن هذه الشهور الخمسة عشر من عمر ملاوي الجديدة الشيء الكثير للبنك الدولي وللمانحين المتعبين والمنظِّرين المتشككين، فليتذكروا القول المأثور لبليني:

> "إن افريقيا تقدم كل جديد دوما. ووجودها في هذه القارة، مثل البحار الكبرى المحيطة بها، وجود أسطوري. فإذا تجاهلت افريقيا تعرضت للخطر". (بليني الأكبر، التاريخ الطبيعي، المجلد السابع، ص ٧٧)

وفي نفس الوقت، نناشدكم هنا أيضا وأيضا أن تصغوا إلى ما قيل في مؤتمر القمة الاجتماعي للأمم المتحدة، وفي مؤتمر القمة المعني بالمرأة للأمم المتحدة، وخلال السنة الدولية للطفل. لا أمل للبشرية في القرن الحادي والعشرين وما بعده من دون وجود أمم متحدة قائمة على هذه المناسبات الثلاث الكبرى. وتناشد ملاوي تلك الدول الكبرى التي كبرت مع مُثُل وأفكار عمالقة البشر في العالم ألا تهجر السفينة التي تقلنا جميعا. ولا يستطيع أحد القول، "أوقفوا العالم، أريد أن أترجل منه".

فباسم شعب ملاوي، أشكر أعضاء الجمعية العامة على حسن استماعهم.

السيد أويونا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتقدم وفد الكاميرون بالتهنئة للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخمسين. ونحن نرجو له التوفيق في قيادة أعمال هذه الدورة التاريخية، التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وإذ أعرف تميز السيد فريتاس دو أمارال بوصفه مربيا ورجل دولة أرحب بانتخابه.

وفضلا عن هذا يمثل الرئيس بلدا صديقا هو البرتغال صلته بأفريقيا قديمة ويشارك الكاميرون في جزء من تاريخها: فحينما هبط البرتغالي فرناندو بو على ساحل خليج غينيا في عام ١٤٧٢ تأثر كثيرا بوفرة الروبيان في مياه ما أصبح يعرف اليوم بمدينة دوالا وأطلق على المكان اسم "ريو دوس كاماروس" - نهر الروبيان - ومنه اشتقت الكاميرون اسمها.

كذلك نعرب عن تقديرنا لسعادة السيد أمارا إيسي وزير خارجية كوت ديفوار للطريقة التي اضطلع بها بمسؤولياته كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

وأخيرا فإننا نتعهد للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، بدعمنا المتواصل في جهوده الدؤوبة الرامية إلى تمكن المنظمة من تحقيق أغراضها النبيلة.

ومن الأهمية البالغة أن تصادف الدورة الحالية للجمعية العامة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. فالأمم المتحدة التي تلخص التطلعات العميقة لشعوب وأمم العالم نحو السلام والحرية والتقدم وتعبر عن تلك التطلعات قد أصبحت ملتقى للأمم لا غنى عنه. وعالمية المنظمة تجعلها المحفل المثالي الذي يحكم النظام العالمي.

ولذا ينبغي أن يكون الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين مصدرا لارتياح المجتمع الدولي بأسره. وهو يتيح فرصة لقياس الشوط الذي قطعناه منذ البداية وللنظر في آرائنا بشأن مستقبل المنظمة. فقد أكد مؤسسوها لدى إنشائها في أعقاب الحرب العالمية الثانية عزمهم على تجنيب الأجيال القادمة ويلات الحرب.

ومن حسن الحظ أن الشمال الذي كان مركزا لمعظم الصراعات الهامة في التاريخ ظل طيلة أكثر من نصف قرن مكانا للسلام والتعاون؛ وعلى الرغم من تكديس

أسلحة الدمار الشامل فإن التنافس بين الحلفين الأيديولوجيين والعسكريين الكبيرين لم يجرّ المجتمع الدولي إلى حرب عالمية ثالثة، لو نشبت لأودت بمصير البشرية.

ولإدراك الأمم المتحدة للخطر الذي يتهدد العالم من جراء سباق التسلح فقد شجعت على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى تمديدها إلى أجل غير مسمى؛ كما شجعت على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أماكن منها أفريقيا، وعلى إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛ ووفرت الزخم الحاسم للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

ومما يسعدنا أن المنظمة في سعيها الحالي من أجل السلام استطاعت عند الضرورة أن تكيف ميثاقها مع الواقع بما في ذلك استنباط مفهوم عمليات حفظ السلام التي نزعت فتيل الكثير من المنازعات وأوجدت الظروف الملائمة لإجراء الحوار والمفاوضات.

وحين منحت لجنة جائزة نوبل جائزتها للسلام لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ فإنها أشادت بإخلاص وشجاعة أكثر من نصف مليون رجل وإمرأة خدموا منذ عام ١٩٤٨ قضية السلام في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن نتائج عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة كانت مختلطة وأنها اتهمت باستهلاك نصيب الأسد من موارد الأمم المتحدة مما أضر بالتنمية، فيجب الاعتراف بأنه وإن لم يكن الطريق دائما معبدا فقد أتت هذه العمليات في مجموعها بنتائج إيجابية. ولذا تبقى "خطة للسلام" مهمة ويجب أن تبقى أساس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتؤيد الكاميرون توصيات الفريق العامل الرامية إلى تعزيز هذه العمليات بتحديد أهداف محددة سلفا وتحديد الإطار الزمني للتدخل والموارد اللازمة للتنفيذ. وبالمثل، وكما قلنا دائما، يجب أن تعزز الأمم المتحدة تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بتوفير الأدوات اللازمة لتمكينها من الوفاء بولايتها لحفظ السلام. وهذا هو السبب في أننا نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال توقي المنازعات وإدارتها وتسويتها في القارة التي غصت بالأزمات والمنازعات على اختلاف صورها وكثرة أبعادها.

وينطبق هذا كذلك على المستوى دون الإقليمي: ففي مجال حفظ السلام، على دور اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط افريقيا التي تستحق الدعم لأن هذه اللجنة التي أنشئت بمساعدة الأمين العام تجمع أحد عشر بلدا في وسط افريقيا قررت إنشاء وحدات في قواتها المسلحة الوطنية متخصصة في عمليات حفظ السلام التي تنفذ برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتثق الكاميرون بأن الأمم المتحدة ستبدي مزيدا من الاهتمام بهذه القوة المتاحة التي تتألف من أكثر من ٠٠٠ ١٠ جندي والتي يمكنها الخدمة كقوة احتياطية للبعثات السلمية.

وثمة مجال آخر كانت أعمال الأمم المتحدة فيه مهمة بوجه خاص هو مجال إنهاء الاستعمار. فبفضل هذه الأعمال وبفضل نضال الشعوب من أجل التحرر حصلت أقاليم كثيرة مستعمرة على استقلالها وسيادتها؛ وأصبحت تشكل اليوم أكثر من نصف أعضاء المنظمة. وأفريقيا أكثر من أي قارة أخرى تفخر بأنها دفعت بالتصميم عملية تحريرها الكامل التي اكتملت مؤخرا بانتهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

وهنا نذكر بالامتنان أن الكاميرون حصلت برعاية الأمم المتحدة على سيادتها بعد أن كانت في البداية مستعمرة ألمانية ثم إقليما خاضعا لانتداب عصبة الأمم ثم إقليما تحت وصاية الأمم المتحدة. ونحن نأمل أن تمارس الأقاليم القليلة التي تظل خاضعة لإدارة أجنبية ممارسة حرة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بحيث يمكن أن يتحقق هدف الأمم المتحدة في استئصال شأفة الاستعمار نهائيا بحلول عام ٢٠٠٠.

ومن حسنات المنظمة أيضا تعزيز حقوق الإنسان وما يجري حاليا من إعداد وتدوين القانون الدولي والإنجازات في جميع المجالات التي تشملها الوكالات المتخصصة.

وفي صميم اهتماماتنا واهتمامات الأمم المتحدة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوجه عام وحقوق الإنسان لأشد الناس ضعفا وحرمانا بوجه خاص. إن إنشاء مركز حقوق الإنسان وعقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في فيينا وتعيين مفوض سام لحقوق الإنسان ستمكن الأمم المتحدة من متابعة التقدم في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ومن تأكيد مبادئ معينة يجب أن تلتزم الدول بها. والكاميرون ترحب بهذا وتعلق

أهمية كبيرة على الاعتراف بجميع حقوق الإنسان واحترامها بما في ذلك الحق في التنمية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، فقد كانت منظمتنا نشطة على جميع الجبهات حيث يحتاج إليها، فقدمت المعونة لضحايا النكبات والكوارث الطبيعية والحرب.

وفي هذه المرحلة، أود أن أذكر وأرحب بالعمل الميداني الذي اضطلعت به الأمم المتحدة عن طريق منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات أخرى مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية.

ومن ناحية أخرى، نود أن نرحب بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في محاربة آفة المخدرات. وقد جاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نتيجة لتضافر جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء في محاربة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والإتجار غير المشروع بها وتوزيعها غير القانوني. وتتعهد الكاميرون، وتدعو دولا أخرى إلى التعهد بالتأييد المطلق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بغية وضع حد لآفة المخدرات.

ونود أن نؤكد الجهود الضخمة التي تبذلها الأمم المتحدة لجذب انتباه المجتمع الدولي، في إطار المؤتمرات العالمية، إلى المسائل الهامة الأخرى التي تتطلب جهودا جماعية يشترك في بذلها مجتمع الأمم بأسره. هذه الشواغل ظهرت من خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في فيينا، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، ومؤتمر القاهرة بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وبالنسبة لقضية المرأة، فمن المستحسن تماما أن تتابع جميع الدول فورا قرارات مؤتمر بيجين وتوصياته.

ولكن أوجه نجاح منظمتنا التي ذكرتها الآن قد لا تفي بتوقعات جميع الشعوب.

أولا، في مجال السلم والأمن الدوليين، لم تتمكن المنظمة من منع انتشار مصادر التوتر والصراعات في جميع أنحاء العالم. وإلى عهد قريب كانت عاجزة، بالفعل، في وجه المآسي الواقعة في يوغوسلافيا السابقة والصومال ورواندا.

وفي المجال الاقتصادي، فإنه بالرغم من الاعلانات التي أصدرتها الأمم المتحدة على مدى أربعة عقود لم تنجح المنظمة في إصدار إعلانات أو وضع برامج عمل أو استراتيجيات أخرى تهدف إلى تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. والدليل على ذلك أن الحالة في تلك الدول ما زالت غير مؤاتية. ولكي تحقق النمو مرة أخرى عليها أن تتبع سياسات للتكيف الهيكلي، مما يشكل عبئا اجتماعيا يقلق حكوماتها قلقا شديدا. وينطبق هذا أيضا على الأسعار المرتفعة التي يجب عليها أن تدفعها لكي تلحق بركب التجارة العالمية لتتحاشى مزيدا من التهميش.

والتنمية هي قبل كل شيء مسؤولية الدول والشعوب المعنية. ومع ذلك ترى الكاميرون أنه يجب على الأمم المتحدة، نظرا لعالميتها، وخدمة لمصلحة المجتمع الدولي ككل بأفضل الطرق، أن تعمل على كفالة التضامن والترابط على الصعيد العالمي بغية النهوض بالتنمية في جميع الدول. وهذا يعني أنه يتعين علينا أن نكف عن التنديد بأفريقيا بنبرة تشاؤمية، إن لم نقل أنها نبرة التحذير من الدينونة. وهذا أسلوب مألوف للغاية يوحي بأن قارتنا ليست إلى متفرجا سلبيا في تاريخ العالم. ولكن، يمكن التساؤل بكل جدية، من يستطيع أن يضع على هامش الأحداث العالمية قارة برمتها، يسكنها الآن ٧٠٠ مليون نسمة سيصبحون ٨٠٠ مليون عام ٢٠٠٠، وتحتوي على ثروات طبيعية وبشرية وثقافية وروحية هائلة؟ في هذا الصدد، فإن قداسة البابا عندما تكلم عن افريقيا بمناسبة زيارته الثانية للكاميرون مؤخرا دعا، في عظته البابوية التي تلت اجتماع مجمع الرؤساء الدينيين، إلى تحاشي الحكم بشكل عام على سكان بأكملهم، أو على أمة برمتها، أو، وهذا أسوأ، على قارة بأسرها.

وعلى الرغم من المصاعب الخطيرة التي يجب على افريقيا أن تتغلب عليها، فإنها قد عقدت العزم على تحمل المسؤولية عن مستقبلها. والتغيرات الشاملة التي تشهدها اليوم لا تشكل إلا بوادر نظام وليد يهدف إلى دمج قارتنا ضمن عالم الألفية الثالثة. وعملية التحول هذه قد أنتجت ثمارا بالفعل في معظم بلداننا.

وفيما يتعلق بالكاميرون، أود في هذا السياق أن أؤكد مسيرتنا التي لا يمكن الرجوع عنها لتطبيق الديمقراطية والتي بدأها الرئيس بول بيا بمجرد إمساكه بمقاليد السلطة عام ١٩٨٢. ومن الآن وحتى نهاية العام الحالي سيحرز تقدم كبير في هذه العملية باعتماد دستور جديد يسمح بمشاركة ديمقراطية أكبر لمواطني الكاميرون في إدارة شؤونهم ويؤدي إلى توازن أفضل بين مختلف سلطات الحكومة.

وأود أن أذكر الآثار التي تركتها تدابير الإنعاش والتحرير الاقتصادي على القطاعات المختلفة للأنشطة. تتمتع الكاميرون بالاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتبدأ النمو مرة أخرى. وقد وضع حد للتضخم وأعيد التوازن الاقتصادي الكلي في المجالات الرئيسية. وبإيجاز، هناك علامات حياة في النشاط الاقتصادي. وبلدي، وتعززه مصداقيته التي دعمها - إن كانت في حاجة إلى ذلك - التوقيع الذي تم مؤخرا على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، يوسع مجال عمله الذي يهدف إلى الإسراع بعملية الإنعاش الاقتصادي فيه.

وتواجه منظمتنا تسارع خطى التاريخ على نحو مفاجئ وغير متوقع. فلم يحدث من قبل على الاطلاق أن وجد شعور حاد بالتغيير. وتثور نفس التساؤلات في كل مكان: هل يفقد العالم معناه في المستقبل؟ ما شكل النظام العالمي الجديد في المستقبل؟ هل سيكون للمنظمة دور في هذا النظام الجديد؟ وأخيرا، هل لديها القدرة على أن تصبح بوتقته؟ ولكننا، في نهاية المطاف، نجد أن نهاية الحرب الباردة قد جلبت الأوضاع السليمة.

ومع ذلك، من الواضح أنه، بعد خمسين عاما من إنشاء المنظمة، لا بد لها من فتح صفحة جديدة. وبالتالي، أليس من المستحب بشدة أن تعيد التفكير في دورها، ومهامها، ووظائفها، ليس فقط لكي تكيف نفسها مع هذا الوضع الجديد، بل لكي تستجيب أيضا بصورة أفضل للتطلعات المتزايدة التي لا تكف الشعوب عن المطالبة بها بغية تحقيق السلام والرفاهية؟ وعلى أي حال، هذه هي رغبة الكاميرون.

هذه هي المسؤوليات التي نود أن تضطلع بها المنظمة لكي تكفل عالما أفضل ومستقبلا أفضل لجيل الألفية القادمة. وفي هذا الصدد، فإن كيفية اضطلاع الأمم المتحدة بمسؤولياتها، أو على الأصح نجاح مهامها، يتوقفان على الإرادة السياسية الجماعية الحقيقية لدولها الأعضاء.

وبالنسبة للكاميرون، فإنها ترى أن التفكير الحالي بشأن إعادة هيكلة مجلس الأمن يبشر بإنعاش المنظمة. وينطبق نفس القول على نجاح جهود حفظ السلام التي جعلتها ممكنة أعمال الأمم المتحدة والأعمال الملموسة التي بذلها المجتمع الدولي في كمبوديا وأمريكا الوسطى وأنغولا وهايتي وموزامبيق واريتريا. وعلى هذا الأساس نفسه، فمن المؤكد أن الترتيبات الدبلوماسية الجديدة التي تعقد في يوغوسلافيا السابقة وفي الشرق الأوسط تطورات مشجعة للغاية.

وفي نهاية المطاف، ليس ثمة ما يحول دون الاعتقاد بأن شعوب المناطق التي لا تزال الصراعات تدور فيها ستحقق السلام في المستقبل القريب، مثلها مثل كثير غيرها من الشعوب.

وفي جميع هذه الحالات، تشعر الكاميرون بأن تحقيق حل دائم لا بد أن يأتي عن طريق تلاقي الإرادات السياسية للأطراف الفاعلة الرئيسية مع الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تعوق العمل في مجالي حفظ السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن بيان الحساب الختامي للمنظمة، رغم أنه كان غير متكافئ بالتأكيد، ليس بالشكل السيء الذي يريد البعض منا أن نتصوره به. ويتيح الإحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة للمجتمع الدولي فرصة فريدة لبحث السبل والوسائل المتاحة لمنظمتنا لكي تقوم بعمل جماعي لضمان السلام والأمن والرخاء للجميع.

وينبغي أيضا اعتبار هذا العيد فرصة لتجديد تأكيدنا على قيمة العالمية في التنوع الذي تتسم به منظمتنا والإشادة بهذه القيمة. كما أنه فرصة لنجدد تعهدنا والتزامنا بالمثل العليا الواردة في الميثاق. ويجب أن يترجم هذا التعهد والالتزام إلى تعزيز لتصميمنا وقدرتنا على العمل الجماعي، حتى يمكننا، كما أراد الآباء المؤسسون، أن ننقذ الأجيال المقبلة من الكرب والخوف والفقر والمعاناة وكل أنواع الشك، بحيث نستطيع في النهاية أن نمضي قدما على الطريق المؤدي إلى تحويل آلات الحرب إلى أدوات للسلام.

والكاميرون مستعدة من جانبها للمساهمة في هذه العملية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي سعادة السيد محمد موسى شهم.

السيد شهم (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تصل الأمم المتحدة اليوم إلى نقطة تحول تاريخية مع احتفالنا بالعيد الخمسيني لتأسيس هذه المنظمة. وإنني مقتنع بأن هذه الجمعية العامة ستستفيد فائدة كبرى من الخبرة الواسعة التي اكتسبها الرئيس باعتباره من رجال القانون البارزين. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أتقدم بخالص التهانئ إلى السيد فريتاس دو أمارال بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دوره ستثبت دونما شك أنها دورة مثمرة.

ونحن مدينون بشدة للسيد إمارا إيسي للطريقة النشطة التي أدار بها باقتدار أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وتجدر الإشارة حقا بأن هناك عددا من المشاكل والإصلاحات التي ستحظى باهتمام خاص تحت رئاسته.

كما نود أن نعرب عن امتناننا وتقديرنا الكبير للأمين العام لقيادته المستنيرة والعملية، واليوم أكثر من أي وقت مضى تتيح عالمية الأمم المتحدة للكثيرين منا إمكانية إسماع أصواتنا في كل أنحاء العالم. ونهنئ الأمين العام أيضا على جهوده الرامية إلى صون وتعزيز دور الأمم المتحدة في عملها من أجل السلام والأمن الجماعي والتنمية.

إن الحالة السائدة اليوم في العالم، المتسم بكثرة بؤر التوتر، تبرهن لنا - إن كانت هناك ضرورة للبرهنة - أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ومن الطبيعي أن يكون هذا موضوعا للتأمل، وسيكون من المفيد لنا بالطبع أن نمعن النظر فيه عندما نحلل مدى امتثالنا للميثاق وللمثل العليا الواردة فيه، ونحن نقف على عتبة عصر جديد سيكون دونما ريب عصرا حيويا للجنس البشري.

والواقع أننا نعيش اليوم في عالم مختلف. فقد انتزعت نهاية الحرب الباردة الهياكل والأولويات التي كانت مألوفة لدينا. ونشأت أزمات جديدة في كل بقاع العالم يصعب فهمها وتتطلب منا أن نتصدى لها اليوم على النحو الواجب. ولا يمكن للدول أو حتى للمناطق أن تتصدى لها على نحو فعال وبشكل منفرد.

ونجم عن تفجر الهويات الإثنية، التي قمعت وقتا طويلا، وتفكك الدول ظهور تحديات جسيمة للمجتمع الدولي، مهددة بذلك السلم والأمن الدوليين. وتتسم الأزمات التي تعصف بالعالم اليوم بكونها ليست محددة كما كانت أزمات حقبة الحرب الباردة. ونظرا لأنها تقع خارج محور اهتمامات الدول الكبرى، فإن مسؤولية العمل للتصدي لها تقع على عاتق الأمم المتحدة، غير أن عدم وجود ولايات واضحة بالإضافة إلى عدم وفاء الموارد المتاحة بالغرض مسؤولان جزئيا عن أداء الأمم المتحدة في دورها الجديد كضامن للسلام. وفي ضوء هذه الظروف، ليس من المستغرب أن يأتي التدخل المبكر متأخرا في كثير من الأحيان. ولكن عندما تتوفر للأمم المتحدة الموارد والدعم اللازمان فإنه يكون باستطاعتها تحقيق نتائج جديرة بالثناء.

ويكمن تفجر الصراعات الأهلية في العالم في استمرار الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وانهيار الحكومات والهياكل. ومن الواضح إن مجرد الفصل بين المتحاربين ووقف القتال لا يكفيان للقضاء على الأسباب المتعددة الأبعاد لهذه الصراعات. وإلى أن يتم فهم هذه الأسباب ومكافحتها بمجرد بدء ظهور الأزمات فإنه لن يكون بوسعنا أبدا أن نكافح أعمال العنف الصارخة ضد السكان المدنيين. وإلى أن نكون مستعدين لإبداء مقاومة شديدة للظلم وأعمال العدوان والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وللشعوب، فسيكتب علينا أن نبقى مجرد متفرجين نشهد التاريخ يعيد نفسه مرات ومرات. وقد أثبتت ذلك التجارب التي مرت بها الأمم المتحدة مؤخرا. ولكن ليس من تلك التجارب ما هي أكثر تبيانا لتلك الحقيقة من تطورات أحداث البوسنة.

فليس هناك ما أسهم في توليد مشاعر السخط لدى المجتمع الدولي أكثر من أحداث البوسنة. وعلى الرغم من القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن والتي يعيد فيها التأكيد على سيادة البوسنة وسلامتها الإقليمية وعلى عدم جواز ضم الأراضي بالقوة، ويدين فيها عمليات "التطهير العرقي"، فإن رد فعل المجتمع الدولي على تحدي الصرب ظل دائما متسما بالتردد والحيرة.

إن تكلفة هذه الحرب من حيث الخسائر في الأرواح البشرية، ومن حيث المعاناة والتدمير المادي مخيفة. وقد حولت قذائف الصرب المناطق التي حددت "كمناطق آمنة" إلى سجون شاسعة. وتحملت سراييفو النصيب الأكبر من الآلام نتيجة لحصار الصرب الخانق لها.

لكن سقوط المنطقتين الآمنتين في سريبرينتسا وزيبا كان علامة على نقطة التحول في موقف الدول العظمى في هذا الصراع الطويل والدامي. ولا شك أن أعمال الإبادة الجماعية هذه تشكل أسوأ حالة من حالات الإذلال للمجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن اجتماع آثار القصف مع استخدام الدبلوماسية قد أدى إلى إلغاء تفوق الصرب في ساحة القتال كما عزز في نفس الوقت احتمالات تحقيق السلام. وفضلا عن ذلك لم يعد العاملون في الأمم المتحدة وقوافل الإغاثة يتعرضون لهجمات الصرب بفضل العزيمة التي أبدتها مؤخرا منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الوقت الحالي لم يعد العدوان يجزي صاحبه، ويبدو أن الصرب قد تخلوا جزئيا عن تكتيكهم التقليدي المتمثل في قتل المدنيين دون أن يلقى الصرب العقاب. وقد أضافت التطورات التي طرأت على الحالة في مجملها عنصرا جديدا إلى عملية السلام كما نفخت فيها روحا جديدة. ونحن نرحب بهذا الاتجاه الجديد، ولكن السلام ينبغي أن يكون دائما ومشرفا بالنسبة لكل الشعوب. وينبغي أن تكفل الحماية للبوسنة بوصفها دولة ذات سيادة. وبالمثل، ينبغي الحفاظ على سراييفو، بوصفها مدينة متعددة الأعراق والثقافات.

وكانت المصافحة التي جرت بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين في أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٣ مصدرا لأمل عظيم، ولا يسعنا إلا أن نشعر بمزيد من السرور بالأحداث الأخيرة. وقد أدت المرحلة الثانية من المفاوضات إلى التوقيع في واشنطن على اتفاق طابا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذه النتيجة. ونحن نشجع الطرفين على المثابرة في جهودهما للإسراع بتنفيذ هذه الاتفاقات. وعليهما أن يناضلا لاحتواء العنف من جانب المتطرفين وأن يتخذا جميع التدابير الضرورية لتعزيز الثقة المتبادلة، التي ستسهم، دون شك، في تحقيق السلام الدائم.

وقد أتاح الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فرصة هائلة لتعزيز السلام والتنمية في الشرق الأوسط إلى جانب ما أتاحه من إمكانات اقتصادية وتجارية للمنطقة بأسرها. ذلك ما يتقرر مصيره الآن. وينبغي ألا يستخف أي طرف من الطرفين، لا الفلسطينيين ولا الإسرائيليين بأهمية هذا المنظور الجديد.

وهناك مشاعر مختلطة أحيانا فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى احتواء العداوات وتسوية المنازعات في أنحاء العالم. ولقد شلت فاعلية الأمم المتحدة وأقعدت عن الحركة فعليا بسبب نقص الموارد وعدم إسناد أي ولاية محددة إليها خلال أزمة رواندا. وقد تأخر أيضا إنشاء المحكمة الدولية لرواندا وهي المسؤولة عن محاكمة الأشخاص الذين ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية ومقاضاتهم. ويمكن التطرق إلى إجراء حوار سياسي جاد، إذ من المتعذر علينا أن ننكر أن من حرضوا أو شجعوا على ارتكاب الجرائم أو ارتكبوها يجب تقديمهم إلى المحاكمة. وفضلا عن ذلك، فشلت المسألة برمتها، مسألة المصالحة والتعمير في البلد نظرا لاستمرار التوتر الداخلي والتأخير في توزيع المعونة الدولية. وما زالت هناك مهمة هائلة يتعين القيام بها، تتمثل ليس فقط في إعادة اللاجئين إلى وطنهم، ولكن أيضا في إعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرت، بما في ذلك الإسكان والمدارس والمرافق الطبية.

وهناك تشابه كبير من جوانب كثيرة بين الحالة في بوروندي والحالة في رواندا. وفي الوقت الحالي، أمكن تجنب نشوب حرب أهلية شاملة ولكن الحالة ما زالت معرضة للانفجار الشديد. والمنطقة بأسرها في حاجة إلى إجراء مصالحة حقيقية. ونحن نرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام، الذي يحاول، عن طريق الاتصالات المستمرة والحوار والقيام بزيارات للمنطقة، حل هذه المشكلات المعقدة. وكان قراره الأخير بتعيين دبلوماسي متمرس لتنظيم مؤتمر وطني للنهوض بالمصالحة والتفاهم المتبادل بين بلدان المنطقة قرارا حكيما.

وبعد أن أضاعت موزامبيق ما يقرب من عقدين في حرب مدمرة بين الأشقاء، أصبحت مستعدة اليوم للبدء في إجراءات التعمير الوطني في أعقاب عملية السلام. ويجب أن نهنئ الأطراف التي شاركت في التحول السياسي في موزامبيق على تمسكها بعملية السلام. فموزامبيق، بكل ما تتمتع به من إمكانات هائلة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية، ينتظرها مستقبل عظيم، وعليها أن تستفيد من هذه الإمكانات استفادة كاملة. وهذا بلد، لدى المجتمع الدولي جميع الأسباب التي تجعله يهنئ نفسه لأنه قدم إليه الدعم في الوقت المناسب والموارد الكافية لاستعادة عملية السلام.

وفي هايتي، فإن عناد الجيش ورفضه الامتثال لاتفاق السلام على الرغم من إدانة المجتمع الدولي، لم يترك للأمم المتحدة خيارا سوى أن تتخذ إجراءات حازمة، بدءا من الجزاءات الاقتصادية حتى التدخل الدولي. وقد أتاح ذلك للأمم المتحدة إرسال بعثة لحفظ

السلام هناك. وبعودة الرئيس جان برتراند أرستيد إلى منصبه، انخفضت إلى حد كبير ممارسات العنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان. وتوجد الآن أسس لضمان أمن السكان، وكفالة مزيد من المشاركة السياسية وتوطيد الديمقراطية.

وأخيرا أفضت الجهود الحثيثة المبذولة في المفاوضات الطويلة الشاقة في لوساكا من أجل استعادة السلام في أنغولا، إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار العام وتشكيل حكومة. وقد لعبت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في هذه المفاوضات بدعم كامل من جانب الدول المراقبة الثلاث. وهناك الكثير الذي ما زال يتعين القيام به، ولكن التقدم أصبح مطردا وإيجابيا. ويتوقف مستقبل أنغولا على الإرادة السياسية والتصميم من جانب زعمائها على صياغة رؤية جديدة وأمة جديدة.

وفي ليبريا، أتاح تصميم الأمم المتحدة وبلدان المنطقة التوصل، في نهاية المطاف، إلى إبرام اتفاق بين الأطراف المتحاربة. وقد أوشكت الأعمال العدوانية على الانتهاء، ومن المقرر التفاوض بشأن وقف إطلاق النار. وهذا الاتفاق، الذي أبرم قبل شهر، لا يعني أن متاعبنا قد انتهت، ولكن بوسعنا رؤية الضوء في نهاية النفق. ويبدو أن الشعب الليبري قد عقد العزم على وضع حد نهائي لهذه الحرب الطويلة والمدمرة، ومن واجب المجتمع الدولي الإسهام في هذه النهاية التي طال انتظارها بتقديم موارد كافية ودعم كبير.

لقد شهدنا في العام الماضي نهاية عمليات الأمم المتحدة في الصومال، بعد أن اتضح أن مختلف الأطراف الصومالية تعوزها بشكل واضح الرغبة في التوصل إلى حل توفيقي لصالح شعبها. لقد سقطت الصومال في طي النسيان، فهي تعاني من شلل سياسي شامل. ومرة أخرى، تتكرر القصة القديمة: الحرب بين الفصائل. ولا بد من مساعدة هذا البلد على البدء من نقطة جديدة من أجل إيجاد آفاق أفضل للسلام والاستقرار.

وعلينا أن نذكّر بأنه يخشى من اندلاع حرب جديدة أكثر من أي وقت مضى. وشبح المجاعة يلوح في الأفق. ويواجه أفراد منظمات المساعدة الدولية خيارا صعبا: إما أن يقبلوا حالة يمكن أن يشتد فيها اختلال الأمن، وإما أن يتركوا البلد فريسة للفوضى.

ومهما تبلغ درجة التعقيد التي وصلت إليها الحالة السياسية في الصومال، ومهما تدع إلى اليأس، فإننا نأمل ألا يتخلى المجتمع الدولي عن هذا البلد وأن يواصل تقديم الدعم اللازم للصوماليين، ولا سيما في مجال المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يحدونا الأمل في أن يهتدي إخواننا في الصومال إلى سبيل الحكمة، ويشرعوا في مفاوضات بناءة لوضع حد لمعاناة الشعب الصومالي.

إن بلدي، جمهورية جيبوتي، لا يزال يواجه صعوبات في تنميتنا الاقتصادية، ويزيدها حدة وجود لاجئين ومشردين يمثلون أكثر من ٢٥ في المائة من السكان. ومن ثم، فالضغوط التي تتعرض لها البنى الأساسية، والخدمات الطبية، وقطاع الإسكان، والتعليم، والتوظيف في بلدنا أكثر مما نستطيع تحمله. إن الآثار التراكمية المترتبة على الحروب الأهلية التي احتدمت في السنوات الأخيرة، سواء في بلدنا أو في البلدان المجاورة، وعلى الكوارث الطبيعية - مثل الجفاف والفيضانات - قد عرقلت بشكل خطير جهودنا في مجال التنمية.

وقد بدأ عهد جديد من السلام والاستقرار السياسي في بلدي، التي استعادت سمعتها بأنها واحة السلام، بعد التوقيع على اتفاق السلام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتشكيل حكومة جديدة في حزيران/ يونيه ١٩٩٥ تعكس الأوضاع الجديدة.

وبمجرد تحقيق السلام، وبدون فترة انتقالية، بدأنا في العملية العسيرة وهي إصلاح الشؤون المالية والاقتصادية في بلدي، التي تأثرت بشدة من جراء ثلاث سنوات من الصراعات الداخلية، وسوء الحالة الاقتصادية العالمية.

وقد بدأت توا المرحلة الأولى من برنامج واسع النطاق لإعادة تشكيل هيكل اقتصادنا، اقترحته الحكومة ووافق عليه البرلمان، وذلك بتطبيق عدد من تدابير فرض قيود صارمة على الميزانية. وإضافة إلى هذه التدابير، نتفاوض حاليا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنجاز برنامج تكيف هيكلي. وعلاوة على ذلك، فإننا وفقا لقرارات مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، نحرص على المحافظة على إنجازاتنا الاجتماعية، التي لا يمكن بدونها تصور أية تنمية صالحة للبقاء.

وعلى الصعيد الوطني، لا تزال جيبوتي تعمل على تهيئة مناخ للتعاون في جميع المجالات. ويتوافر لدى الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي رصيد كبير من الموارد، وتمثل هذه

الهيئة وهذا السوق أفضل أداتين للتشاور والتنسيق من أجل استغلال تلك الموارد بأكبر درجة إلى أقصى حد.

وعلى الصعيد الدولي، اضطلعت جيبوتي بشكل مثمر ومسؤول بولايتها الحالية في مجلس الأمن، وتتقدم بالشكر إلى جميع البلدان التي ساندتها. ومن أفضل الأدلة على ذلك اشتراكنا في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في رواندا وهايتي، حيث تخدم الشرطة والقوات المسلحة الجيبوتية في الوقت الحاضر.

وتأمل جيبوتي أن تتمكن، بالاشتراك مع جيرانها، من مكافحة الآثار المترتبة على عدم الاستقرار والصراعات في المنطقة، ومن التغلب عليها.

إننا نشاطر الأمين العام الرأي بأنه كثيرا ما يساء فهم عمل الأمم المتحدة. فكثيرا ما يغض النظر عن أزمة التنمية لأن الأولوية تُعطى لتخفيف المعاناة على المدى القصير في حالات الطوارئ. غير أن التنمية ليست أقل إلحاحا، بل العكس هو الصحيح، لأن التنمية اليوم قضية عالمية، والسلام، والاقتصاد، والبيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية هي أبعادها المختلفة. ولم تعد الضغوط الناجمة عن الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي محصورة داخل حدود فرادى البلدان؛ وإنما تؤثر في "قريتنا العالمية" برمتها، متنقلة من بلد إلى بلد ومن منطقة إلى منطقة. ولن يتمكن من صدها سوى النمو المنتظم والتنمية الدائمة. ولكن، من الواضح تماما أنه ليس بوسع أي بلد أو منطقة التصدي وحده لهذه المشاكل. فحتى أفضل الاقتصادات من حيث الأداء سيواجه بطالة مرتفعة إن لم يكن النمو الاقتصادي العالمي كافيا لاستيعاب إنتاجه. وإذا اقتصرنا على تشجيع النمو في بعض القطاعات دون بعضها، فإن نتيجة هذا النمو لن تكون شافية.

ولكن أشد ما يثير الدهشة هو أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي يدر ما يكفي من الموارد للقضاء بسهولة على الفقر المدقع من على وجه الأرض، فإن الفقر لا يستمر فحسب، بل يزيد باستمرار. ولعل العالم في حاجة إلى محرك للنمو على نطاق العالم، وهو الدور الذي قامت به الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية مباشرة، حينما وسعت نطاق الأسواق العالمية. غير أنه لم يعد بوسعنا أن نأمل أن يقوم بلد واحد بهذه المهمة. وبالمثل، تقف السياسات والمؤسسات الاقتصادية الدولية العتيقة في طريق الاستثمار، في طريق إنشاء برامج إنمائية وإقامة ما يلزم من أسواق لزيادة الطلب في بلدان العالم الثالث، ومن ثم حفز النمو الاقتصادي.

وعلاوة على هذا الواقع العالمي، فإن الصعوبات التي تواجه أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى فريدة في نوعها. وقد وصف الأمين العام ذاته مؤخرا النتائج الاقتصادية المحققة في أفريقيا بأنها مخيبة للأمل، حتى في البلدان التي تضطلع بإصلاحات متعمقة. ذلك أنه يوجد في أفريقيا ٣٣ بلدا من البلدان الأقل نموا في العالم وعددها ٤٨ بلدا. وأسباب هذه الأوضاع الفعلية كثيرة ومعروفة جيدا. فوابل الصراعات العرقية والحروب الأهلية التي شوهدت مؤخرا قد أسهم إسهاما كبيرا في حالة عدم الاستقرار، والجوع المتعدد الوجوه، والتأخر الذي يسود المنطقة. وقد اضطرت هذه الصراعات ملايين الناس إلى اللجوء إلى بلدان أخرى أو إلى أن يصبحوا مشردين. والحالة مأساوية بشكل خاص بالنسبة للنساء والأطفال.

وإذا أريد أن تتهيأ لأفريقيا فرصة جادة لتحقيق التنمية، فيجب التخفيف من عبء الديون الخارجية التي ترزح تحتها. والدين الطويل الأجل للقارة الافريقية، الذي يبلغ ٣٧ بليونا من الدولارات يشكل حوالي نصف الديون المستحقة على جميع بلدان "العالم الثالث" ولا يستطيع إلا عدد قليل من تلك البلدان أن تسدد ديونها.

بيد أن اقتراب افريقيا على الأقل من بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق نمو سنوي حقيقي بنسبة ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، كما هو مستهدف في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، يتطلب مساعدة خارجية كبيرة. وحتى البلدان الأفريقية مثلنا التي اختارت الاتجاه الى السوق الحرة والاحتفاظ بعملات سليمة تنظر بتشكك الى عملية الخصخصة وإلى تحقيق توازن في ميزانياتها.

هذه الحالة التي تتفاقم نتيجة للصدمات التي تفرضها برامج الإصلاح الهيكلي والإصلاح السياسي، لا تزال تؤدي الى زيادة الضغوط الداخلية والتوترات الاجتماعية.

فمن المهم الإبقاء على مستويات المعونة خلال هذه الفترة الانتقالية فهذا من شأنه أن يسهم في تحقيق الاستقرار في الظروف الاقتصادية ويسمح بالتالي بظهور ظروف سياسية واجتماعية مؤاتية لقيام مؤسسات حرة. وبدون هذه المساعدة ستكون اقتصاداتنا الهشة مهددة بالانهيار قبل أن تتمكن من إنجاز إصلاحاتها، ومع ذلك فالواقع أن تدفق رأس المال والمساعدات بجميع أشكالها بدأ يقل في الوقت الذي بدأت فيه غالبية البلدان الأفريقية تبذل هذا الجهد.

وقد قال رئيس الجمعية العامة بحق إن العالم يمر بفترة انتقالية إلا أن شكله ما زال "غامضا ومشوشا وغير محدد". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسين، الجلسات العامة، الجلسة الأولى، ص ٨)

لقد بدأت الآن فقط الجهود للتعرف على الأولويات وفهمها وتحديد مواطنها ومحاولة معالجة المشاكل التي تتغير أبعادها على نحو عميق. ومما له دلالته حقا أن رئيس الجمعية العامة قال في بيانه للجمعية العامة أن النظام الدولي الجديد المزمع إنشاؤه يجب ألا يستبعد الأمم المتحدة، سواء بالاستعاضة عنها بمنظمة جديدة أو بالاستغناء كلية عنها.

ذلك أن الأمم المتحدة تمثل مفهوما للعمل، وتعبيرا عن فكرة مفادها أن البشرية كلها ينبغي أن توحد جهودها لحل المشاكل ولتحسين ظروفها المعيشية. ولذلك فإن الاستعاضة عن الأمم المتحدة أو إضعافها أو تهميشها يعتبر اعتداء على هذا المفهوم.

إن الأمم المتحدة، أي البشرية المتحدة في العمل، ينبغي أن تكون الآلية المركزية التي عن طريقها يمكن للعالم أن يحقق نموا مقيما ويضفي مصداقية وشرعية على جهودنا. ولا يزال السلام والأمن مسألتين هامتين ولكن التنمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية حيوية بنفس القدر.

إن بنية الأمم المتحدة يجب أن تعكس الحقائق والمشاكل الراهنة كما تبدو في الواقع بغية التصدي لها بفاعلية وبأسلوب فني. وتحبذ جيبوتي الرصد المستمر لعمليات الأمم المتحدة بغية تحديد الطرق والوسائل اللازمة للقضاء على كل إسراف ولتخفيض النفقات غير الضرورية.

بيد أن تحسين أداء الأمم المتحدة وبنيتها سيكون محدود الفائدة ما لم تتوافر للمنظمة الموارد التي تحتاج اليها للعمل. ولعل الوقت قد حان لنبحث عن طرق جديدة لتمويل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي مجال الأمن الجماعي تدعو الحاجة بإلحاح إلى توسيع مجلس الأمن، مع احترام مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، وإلى جعله أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية. وينبغي إعادة النظر بصورة دورية في بنية مجلس الأمن وفي وظائفه وذلك وفقا لما تقتضيه الحالة الدولية.

وفي الختام، نحن الأمم المتحدة، والأمم المتحدة هي نحن، ويمكننا معا أن ننجز أشياء عظيمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد.

وأذكر الأعضاء بأنه عملا بمقرر الجمعية العامة ١٠٤/٣٤ تكون مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أرد على الملاحظات التي وجهها رئيس وفد العراق ضد الولايات المتحدة. لقد ذهلت عندما سمعت الوفد العراقي يتكلم عن المصداقية. إن كل أعمالهم تشير إلى أن سياسة العراق الخارجية لا تفهم معنى هذه الكلمة.

ولكن نظرا لأنه ذكر هذه الكلمات، فلنناقش المصداقية. يذكر أعضاء كثيرون هنا اليوم أن المتكلم العراقي هنا أكد منذ عام مضى أن نوايا العراق نحو جيرانه كانت سليمة تماما في نفس الوقت الذي كان يحرك قواته الهجومية تجاه الحدود الكويتية.

فلنناقش مصداقية الملاحظات التي قيلت اليوم. فمن بين عشرات البيانات غير الصحيحة في كلمة العراق من الواضح أن أبعدها عن التصديق هي الأكذوبة التي مؤداها أن "العراق يدرك تماما أنه ليس من مصلحته إخفاء أي معلومات تتعلق ببرامج الأسلحة السابقة" (المرجع أعلاه، ص ١١)

والواقع أن إخفاء هذه المعلومات كان السياسة الدائمة للحكومة العراقية منذ ١٩٩١ وحتى اليوم. إن وزير خارجية العراق خلال زياراته العديدة الى نيويورك في أوائل هذا العام، أكد لكثير من أعضاء مجلس الأمن أن العراق قدم للجنة الخاصة كل الوثائق المتعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل التي لديه.

وفي آب/اغسطس من هذا العام، اضطر العراق الى الاعتراف بما كانت اللجنة الخاصة والجمعية العامة، ومعظم أعضاء مجلس الأمن، يرونه دائما: أن العراق لا يزال يخفي وثائق تتعلق بهذه البرامج.

واسمحوا لي بأن أذكر هذه الهيئة بما أجبر العراق على الكشف عنه وبمدى الخطر الذي كانت تمثله برامج العراق بالنسبة لجميع جيرانه. لقد كان عنده برنامج عاجل لبناء سلاح نووي في ١٩٩٠-١٩٩١؛ واستخدم عوامل بيولوجية حية في صناعة أسلحة، من بينها الكائنات الحية القاتلة المسببة لمرض الجمرة والتسمم الغذائي، وهي أسلحة لم تستخدم أبدا من قبل في الحرب؛ كما أنتج كمية من الأسلحة الكيميائية، بأشكال أكثر تنوعا، أكثر كثيرا مما أقر به من قبل، وتعمد إخفاء هذه الوثائق عن اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، حتى في الوقت الذي كان يدعي فيه أن جميع المعلومات قد سلمت. وتقع على تلك اللجنة الآن مسؤولية أن تكون أكثر حرصا وأن يكون عملها أكثر شمولا من أي وقت مضى في التحقق من التفكيك التام لهذه البرامج.

وبعد سياسة خداع اتبعها العراق لمدة أربع سنوات، أصبحت تأكيداته الحالية لا تحظى بأية مصداقية في مجلس الأمن، وذلك على النحو الذي اتضح بجلاء عند الاستعراض الأخير للجزاءات المفروضة على العراق.

إن العراق يسعى الى تحويل تجاهله لقرارات مجلس الأمن إلى مسألة ثنائية بين العراق والولايات المتحدة. وهذا ببساطة تشويه للحقيقة. فما من عضو واحد من أعضاء مجلس الأمن يوافق على التأكيد الذي استمعنا إليه اليوم بأن العراق أوفى بالتزاماته وفقا للقرارات ذات الصلة. والحقيقة أن المطلب الوحيد الذي أوفي به العراق هو الاعتراف باستقلال الكويت وسيادتها وحدودها، الذي قام به بعد ثلاث سنوات ونصف سنة من وعده بالقيام بذلك. وكل عضو من أعضاء المجلس يصر على أن العراق يجب أن يمتثل امتثالا تاما لالتزاماته. وتوافق الغالبية العظمى من أعضاء المجلس على أنه لا يمكن رفع الجزاءات حتى يمتثل العراق امتثالا شاملا لالتزاماته.

وهذا ليس موقف الولايات المتحدة، وإنما هو موقف الأمم المتحدة. وبرنامج الأمم المتحدة هو برنامج الولايات المتحدة: إحداث تغيير في سلوك العراق عن طريق تنفيذ القرارات. ورفض العراق المستمر لإعادة الممتلكات الكويتية المسروقة، وللإبلاغ عن الكويتيين المفقودين، ولإنهاء مساندته للإرهاب ولوقف قمع مواطنيه يبين ازدراءه للأمم المتحدة، وعدم توفر نواياه السلمية واستحالة ثقة مجلس الأمن في الوعود العراقية. إن الأعمال، وليست الكلمات، هي التي ستجعل المجتمع الدولي يعامل العراق بشكل مختلف.

لقد اعتبرت أنه من غير المنطقي على الإطلاق أن يطلب الوفد العراقي إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. والحقيقة، أن العراق هو البلد الوحيد في المنطقة على الإطلاق الذي قام بوزع أسلحة بيولوجية في منطقة حرب. وهو البلد الوحيد في العالم على الإطلاق الذي استخدم أسلحة كيميائية ضد سكانه المدنيين. إن الولايات المتحدة تلتزم بهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهي مستعدة للعمل مع أي شريك يشترك معها في تحقيق هذا الهدف. والعراق بعيد كل البعد عن تلك المشاركة.

لقد سمعنا مؤخرا الكثير عن أثر الجزاءات على السكان العراقيين. ولهذا فلنكن واضحين: إن مجلس الأمن، والولايات المتحدة بشكل خاص، يهتمان بمعاناة العراقيين العاديين أكثر كثيرا مما تهتم بها حكومة العراق. ولقد كان اهتمام أعضاء مجلس الأمن البالغ هو بالتحديد السبب في أنهم سعوا مرة أخرى لإصدار قرار لمجلس الأمن - القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) - يوفر آلية منصفة ومرنة وسخية للإغاثة الإنسانية في العراق.

فلماذا ترفض الحكومة العراقية هذا العرض المعقول؟ نحن مضطرون الى أن نخلص إلى أن السبب هو اعتقاد صدام حسين الذي يدعو للسخرية والقاسي بأنه بإبقائه على معاناة الشعب العراقي سينال بعض العطف من العالم بأسره. ورغم ما تذيعه الصحافة اليوم، ليس لدينا ما يبرر الاعتقاد بأن بغداد لديها استعداد اليوم لقبول هذا القرار بأكثر مما كان لديها في الماضي.

وإذا كانت الحكومة العراقية تريد استعادة مصداقيتها، وإذا كانت تريد من العالم أن يصدق أن الدموع التي تذرفها على الشعب العراقي ليست زائفة، فلتتوقف عن إبداء المعاذير وإلقاء اللوم. وليدرج الوفد العراقي في كلمته المقبلة إعلانا بأن العراق مستعد لاستخدام بعض ثروته من النفط لصالح شعبه، بدلا من الإثراء الشخصي للطغمة الحاكمة.

لقد ذكر الممثل العراقي أن العراق قبل أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في عام ١٩٩١. ولم يكن هناك عندئذ خلط في فهم أحكام ذلك القرار، وليس هناك خلط الآن. وكل ما يحتاج اليه الآن هو أن يفعل العراق أخيرا ما وعد بأن يفعله منذ أكثر من أربع سنوات.

وفي الختام، دعوني أذكر الممثل العراقي بأنه في اليوم الذي استمعت فيه هذه الهيئة الى ذلك الخطاب المثير من زعيم ديني محل احترام العالم، من الأهمية بشكل خاص أن نتبع كلماته وكلمات الزعماء الدينيين لجميع الديانات بأن نقول كل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة.

السيد غالب (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ردا على رد وفد باكستان، يود وفد بلدي أن يسترعي انتباه المجتمع العالمي مرة أخرى إلى الأسئلة الواردة في البيان الذي أدلى به في هذه الجمعية نائب وزير خارجية دولة أفغانستان الإسلامية، والتي مضى وقت طويل دون أن ترد السلطات الباكستانية عليها. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا إنه ما لم - وإلى أن - توقف إسلام آباد تدخلها العسكري في الشؤون الداخلية لأفغانستان، سيظل وضع السلم والأمن والاستقرار في المنطقة كلها معرضا للخطر.

إن التعليقات التي أدلى بها الوفد الباكستاني لا تتناول بعض المسائل مثل: أولا، حقيقة التدخل المستمر من جانب الاستخبارات الباكستانية في الشؤون الداخلية لأفغانستان، التي لم تواجه بإنكار ثابت من جانب الوفد الباكستاني؛ ثانيا، الأسئلة المتعلقة بجماعة طالبيان الصنيعة، مثل مكان ظهورها، ومعداتها العسكرية ونفقاتها، وتدريبها وتخطيطها، وأيضا هجمات المدعو طالبيان الموجهة من بعد، التي تعززها أعمال العدوان التي تشنها الميليشيا الباكستانية في غرب أفغانستان، حيث يدير الأراضي المحتلة باكستاني اسمه كولونيل إمام ويعمل بوصفه حاكما فعليا. هذه الأسئلة أيضا تجوهلت في رد باكستان ولا تزال بحاجة للرد عليها.

وفي ضوء هذه المسائل، يود وفد بلدي أن يشير بشكل خاص إلى أن كلمات الوفد الباكستاني فيما يتعلق بالحالة داخل أفغانستان تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الثابتة التي تحكم العلاقات بين البلدان والتي تؤكد ضرورة تطوير تلك العلاقات على أساس احترام الحقوق المتساوية وتقرير المصير. وفضلا عن ذلك، فإن تعليقاتهم نفسها تسهم في تأكيد الدليل المقدم في بياننا وتعززه.

وليس سرا أن السلطات الباكستانية لا تزال تحاول دائما إخفاء تورطها الذي لا يمكن إنكاره في الشؤون الداخلية لأفغانستان بتضليل المجتمع العالمي بنشر اختلاقات.

ولا يسع وفد بلدي أن يختتم بيانه دون القول بأن البيانات التي أدلى بها الوفد الباكستاني لا تدل فقط على ارتباطهم بالمعارضة وتعاطفهم معها ودعمهم لها، وإنما تبدو فعلا كصوت المعارضة في محفل دولي.

السيد غومرسول (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يتناول الملاحظات التي أبداها وزير الخارجية العراقي اليوم.

لقد طرح وزير خارجية العراق في بيانه الادعاء المألوف بأن آخرين يجب أن يلاموا عن مشاكل العراق، وبشكل خاص عن إبقاء الجزاءات المفروضة بعد عدوان العراق غير المبرر على الكويت.

إن مشاكل العراق ومعاناة الشعب العراقي تقع مسؤوليتها على حكومة العراق، وعلى تلك الحكومة وحدها. وإلى اليوم تؤدي تصرفات ذلك النظام الى إطالة أمد تلك المشاكل وتلك المعاناة. إن الجزاءات لا تزال مطبقة لأن العراق لم يمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ووزير خارجية العراق يجب أن يعرف أن هذا ليس موقف وفد واحد في مجلس الأمن، وإنما هو موقف وفود أخرى عديدة، من بينها وفد المملكة المتحدة.

إن اعترافات العراق الأخيرة بشأن ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، بعد تأكيدات لا حصر لها بأنه قدم حصرا كاملا ونهائيا لبرامجه الماضية، تؤكد ببساطة ضرورة أن يواصل مجلس الأمن العمل بحذر بالغ.

ولقد تصدت عدة قرارات لمجلس الأمن للاحتياجات الإنسانية لشعب العراق، كان آخرها القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي يمكن النظام من بيع النفط لتغذية شعبه، والجزاءات لا تزال سارية المفعول. ولا تزال حكومة العراق ترفض تنفيذ هذا، ومن ثم تتسبب في استمرار الآلام التي يعاني منها شعبها. وهذه هي الحقيقة التي لا يستطيع معظم العراقيين سماعها للأسف.

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أوضح وزير خارجية العراق في بيانه أنه لا يريد أن يخوض في جدل مع ممثلة الولايات المتحدة. لقد جاءت إلى القاعة، وأبدت رغبتها في الانتقام والثأر، وهي تستعد الآن للمغادرة، مع ممثل المملكة المتحدة، الذي لم

يذكر اسمه إطلاقا وزير خارجية بلادي، ولكنه أخذ على عاتقه، وهذا خياره الحر، أن يمشي في ركاب الولايات المتحدة في الدفاع عن موقف مجلس الأمن.

إننا ندرك أن الموقف الذي اتخذته هاتان الدولتان ليس هو موقف مجلس الأمن. لقد أخذا على عاتقهما أن يتكلما بالنيابة عن مجلس الأمن بشكل جماعي وانتقائي، متجاهلين للأسف حقائق كثيرة جدا في صالحنا.

واسمحوا لي بأن أتناول مسألة المصداقية. ما هي المصداقية؟ إن المصداقية قيمة أخلاقية، وهي بهذا ينبغي أن يتبعها الجميع. وإن الممثلين اللذين تكلما توا يقولان للجمعية العامة إن قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) قد اعتمد باعتباره آلية نزيهة ومرنة توفر العناية اللازمة لاحتياجات سكان العراق، في إطار الجزاءات. ويعتبر هذا في حد ذاته اعترافا بأن الجزاءات المفروضة على العراق لم تراع تلبية الاحتياجات الإنسانية اللازمة لسكان العراق؛ وإلا ما كانت هناك حاجة لاعتماد قرار جديد بشأنها.

وهل كان هذا القرار حقا، كما وصفته ممثلة الولايات المتحدة، لمجرد بيع النفط لتغذية الشعب العراقي؟ هل نسيت الأشواك السياسية التي زرعت في ذلك القرار بغية تيسير تنفيذ خططهم الخاصة بإحداث انفصال في العراق والتدخل في شؤون العراق الداخلية. أين هي المصداقية هنا؟

واسمحوا لي بأن أتكلم مرة أخرى عن المصداقية عندما نتناول مسألة ما أسموه إخفاء المعلومات. رغم كل ما قالته السيدة ألبرايت، فإننا سلمنا كل ما وجدناه إلى السفير أكيوس. وقد وصفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية البرنامج المعجل الذي تحدثت عنه في الميدان النووي بأنه يثير الضحك لأنهم يعرفون كل شيء عنه. أين هي مصداقيتهم عندما يثيرون المخاوف المتعلقة بالبرامج الماضية، والقصص الماضية، التي قدمت المعلومات بشأنها، بالكامل، إلى اللجنة الخاصة وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ وإذا كانوا يهتمون بالمصداقية، فلماذا لا ينتظرون حتى تنهي هاتان الهيئتان المسؤولتان، في إطار الوقت المتاح، أعمالهما ويقدما استنتاجاتهما إلى مجلس الأمن حتى يمكن لمجلس الأمن أن يجري تقييما صحيحا للمشكلة؟ ولماذا يطلقون كل هذه التلفيقات ضد العراق منذ آب/أغسطس؟ ويطوف بالليترو العواصم مناقشا الحالة في العراق؛ وتجر بلدان أخرى إلى تأييد ذلك؛ وهناك أكاذيب تتردد بشأن احتشاد القوات العراقية من أجل مهاجمة البلدان المجاورة. ترى، هل هذا أمر يمكن تصديقه؟

لقد قالت السيدة ألبرايت إنه ليست هناك بلبلة بشأن قرار مجلس الأمن ٩٨٧ (١٩٩١) سواء في عام ١٩٩١ أو الآن. ولكن من الذي يعمل على تشويش قرار مجلس الأمن ٩٨٧ (١٩٩١)؟ أليس هو الموقف الرسمي للولايات المتحدة القائل بأن الفقرتين ٢١ و ٢٢ من ذلك القرار تعنيان نفس الشيء تماما؟ ومن الذي يطلق تفسيرات لذلك القرار ليس لها أي أساس في أحكامه؟ ليس العراق؛ فإن العراق هو الطرف الأضعف هنا. إنها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قيل باستمرار في جميع اتصالاتنا بأعضاء مجلس الأمن وغيرهم إنه "إذا كان موقف الولايات المتحدة كذا وكذا، عندئذ يمكننا أن نفعل كذا وكذا". والمفهوم الآن أنه ليس هناك سبيل إلى تنفيذ الفقرة ٢٢، حتى وإن اختتمت اللجنة الخاصة أعمالها على نحو إيجابي مؤيدة للعراق. لماذا؟ لأننا سندخل في سنة الانتخابات في الولايات المتحدة. ومن تظن السيدة ألبرايت في هذه القاعة لا يعرف هذا؟ الجميع يعرفون هذا. هل هذه مصداقية؟ وهل هذا أخلاقي بموجب تفسير أحكام مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة؟

لقد طالبنا مرارا وتكرارا بإجراء الحوار، ولكن الجمعية استمعت إلى السيدة ألبرايت وممثل المملكة المتحدة. إنهما لا يريدان حوارا.

وقبل أن أختتم بياني، أقول في نهاية المطاف لممثل المملكة المتحدة إنه ينبغي أن يعرف أن ما هو مدرك في جميع أنحاء العالم العربي هو أن بلده كان سبب جميع الشرور التي نعاني منها.

وأقول للسيدة ألبرايت في نهاية بياني أن هناك فرقا ملموسا فيما بيننا وبينها. إننا نتطلع إلى الأمام، ولكنها لا تزال تندب الماضي لتطلعها إلى الوراء.

السيد بابار (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا مرة أخرى إلى البيان غير المنطقي الذي ألقاه ممثل أفغانستان في رده على بياننا ممارسة لحقه في الرد. واسمحوا لي بأن أكرر مرة أخرى أن إسهام باكستان في القضية الأفغانية معروف تماما. فقد ساعدنا أفغانستان وشعبها خلال فترة مختلفة تماما من التاريخ. وقد فعلنا ذلك متحملين تكلفة وتضحيات كبيرة. وقمنا باستضافة ٣,٥ مليون أفغاني، بما فيهم قادتهم، لمدة ١٤ سنة طويلة. ولا نزال نقدم أعظم تعاطفنا لشعب أفغانستان، وهم أشقاؤنا. ولا يزال أكثر من ١,٦ مليون منهم يتمتعون باستضافتهم في باكستان بسبب خلافاتهم مع النظام في كابل.

إننا لا نفهم ولا نقدر هذه الاتهامات الحقيرة الصادرة من نظام يتشبث بالسلطة رغم فقدانه تأييد شعبه. لقد قلنا مسبقا أننا لا نفضل أي مجموعة على أخرى في أفغانستان، ولكننا نهتم بالسلام والاستقرار في هذا البلد المجاور، وهذا وحده سيمكن اللاجئين الأفغان الذين لا يزالون في باكستان من العودة إلى وطنهم بشرف وبكرامة. ويستطيع شعب أفغانستان وحده أن يقرر مستقبله. فهو لم يعد يؤيد نظاما يحاول حكم البلد على أساس أقلية عرقية. وإن التاريخ يبين لنا أن هذه النظم لا تدوم.

ولهذا من الضروري، في بلد مزقته الحرب أن يتفهم النظام في كابل أن تسليم السلطة وحده على نحو عاجل ومبكر سيمكن الشعب الأفغاني من اختيار حكومة تتمتع بثقة وتأييد الشعب. وفي نفس الوقت نحث ممثل أفغانستان على الامتناع عن محاولة فرض مشاعر الإحباط التي تراود نظاما غير قانوني على الآخرين.

السيد غالب (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها وفد باكستان في فرصة تالية في الجمعية العامة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٤٥